

تقرير الاستدامة
٢٠١٥



ندعم
النمو
الشامل
بأسواق
القارة
الأفريقية

شركة رائدة في استثمارات الطاقة
والبنية الأساسية بمصر وأفريقيا

المحتويات

٢
٤
٦
١٢
١٤
١٤
١٨
٢٠
٢٢
٢٤
٢٦
٢٨
٣٠
٣١
٣٢
٣٣
٣٤
٣٥
٣٦
٣٨
٤٢
٤٦
٥٠

٢	نبذة عن التقرير
٤	كلمة رئيس مجلس الإدارة
٦	كلمة تعريفية عن شركة القلعة
١٢	نموذج الإدارة
١٤	القطاعات الاستثمارية والشركات التابعة
١٤	الطاقة
١٨	الأسمت
٢٠	الأغذية
٢٢	النقل والدعم اللوجيستي
٢٤	التعدين
٢٦	التمويل متناهي الصغر
٢٨	نظام الحوكمة وسياسات الامتثال
٣٠	نظام الحوكمة
٣١	لجنة المراجعة
٣٢	ميثاق المراجعة الداخلية
٣٣	سياسة المتعاملين الداخليين
٣٤	سياسة مكافحة الاحتيال
٣٥	إدارة المخاطر
٣٦	التفاعل مع الأطراف ذات العلاقة
٣٨	تعزيز الطاقات البشرية
٤٢	البصمة البيئية
٤٦	التفاعل مع المجتمعات المحيطة
٥٠	فرص وتحديات الاستدامة



محطة قطار نقل الركاب في نيروبي، كينيا

نبذة عن التقرير

تمتاز شركة القلعة بإصدار هذه النسخة المصغرة من أول تقارير الاستدامة التي تعكف الشركة على إعدادها وإصدارها مرة كل عامين في إطار التزامها الراسخ بالمساهمة الفعالة في تطوير المجتمعات المحيطة بأعمال الشركة وتركها في حال أفضل مما كانت عليه، وذلك انطلاقاً من إيمان إدارة الشركة بأن تبني ممارسات الاستدامة ينعكس مردوده الإيجابي ليس فقط على نجاح الشركة واستمرارية أعمالها، بل ينعكس أيضاً على تحقيق المنفعة المشتركة وتعظيم العائد الاقتصادي والمجتمعي بصفة عامة. وعلى هذه الخلفية تحرص الشركة على إصدار هذا التقرير من أجل الإفصاح أولاً بأول عن أوجه التزام استثماراتها التابعة فيما يتعلق بممارسات الاستدامة.

الأحداث والمستجدات العامة واشتراطات الإفصاح

تم إعداد النسخة الكاملة من هذا التقرير طبقاً لمستوى (1) من متطلبات الإفصاح الخاصة بهيئة المبادرة العالمية لإعداد التقارير، حيث أن اشتراطات الإفصاح تفرض على الشركات الإبلاغ عن مستجدات المؤشرات الرئيسية الخاصة بالمبادرة العالمية لإعداد التقارير، بالإضافة إلى الإفصاح كلياً عن جميع مؤشرات الأداء الرئيسية، وكذلك الإبلاغ عن المعايير المتبعة لحجب البيانات. وقد قامت الشركة بتحديد ما يعتبر أحياناً جوهرية وفقاً لنموذج الإفصاح الذي تشترطه هيئة المبادرة العالمية لإعداد التقارير، وذلك بمقتضى سيطرة شركة القلعة على استثماراتها التابعة الرئيسية وما تقوم به تلك الاستثمارات من مبادرات اجتماعية واقتصادية وبيئية. كما قامت الشركة بهيكله نموذج إعداد التقرير وفقاً لمختلف الأطراف ذات العلاقة، بما في ذلك المساهمين والموظفين والعملاء وجمهور المستهلكين والجهات والهيئات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني وكذلك المنظمات الدولية وأبناء المجتمعات المحيطة بأعمال الشركة.

وبناء على ذلك قامت الشركة بتحديد النواحي الرئيسية لتأثيرها الاقتصادي، سواء التأثير الاقتصادي المباشر وغير المباشر، وكذلك البصمة البيئية للاستثمارات التابعة الرئيسية، بالإضافة إلى بصمتها الاجتماعية وأثرنا على العمالة وحقوق الإنسان، وكذلك محاور وأركان برنامج التنمية الاجتماعية الذي تدعمه الشركة بالاستثمارات المستمرة. جميع هذه القضايا يتناولها التقرير وسوف تكون مقياساً للقائمين على نظام الحوكمة وفريق الإدارة العليا للشركة من أجل تعزيز التزام الشركة بتبني ممارسات الاستدامة في المستقبل. وسوف تقوم الشركة بتوزيع النسخة الكاملة من التقرير حتى تصل إلى مختلف الأطراف ذات العلاقة وبالتالي مساعدتهم في تعميق الفهم بطبيعة ممارسات الاستدامة التي تتبناها الشركة وتقديم ما قد يطرأ لديهم من آراء أو مقترحات في ذلك الإطار.

للاستعلام والتواصل:

السيدة / غادة صمودة
رئيس قطاع التسويق والاتصالات
شركة القلعة (Qalaa Holdings)ghammouda@qalaaaholdings.com
هاتف: +٢٠٢٢٧٩١-٤٤٤٨ • فاكس: +٢٠٢٢٧٩١-٤٤٤٨

ويغطي هذا التقرير كافة أنشطة الشركة خلال عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤، حيث تعتبره الشركة بمثابة فرصة جيدة لتحديد نقاط الضعف المحتملة وكذلك معرفة مراكز القوة لمواصلة البناء عليها. وبالإضافة إلى ذلك تؤمن شركة القلعة أن هذا التقرير يرسخ مكانتها باعتبارها من الشركات الإقليمية الرائدة في الالتزام بمعايير الامتثال والشفافية والتي تحرص على الحفاظ على مصالح المساهمين باعتبارهم جزء لا يتجزأ من نموذج أعمال الشركة. كما أن تحول شركة القلعة للتركيز على استثمارات الطاقة والبنية الأساسية يعكس الدور الذي تلعبه الشركة ومسئوليتها تجاه إحداث تغيير ملموس بالأسواق التي تعمل بها.

وقد حصلت الشركة على تصنيف (أ) من هيئة المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI) بخصوص النسخة الكاملة من هذا التقرير الذي تم إعداده وفقاً للمبادئ التوجيهية G3.1.

نطاق التقرير وما يرد به من بيانات

يقتصر نطاق هذا التقرير على القطاعات الاستثمارية الرئيسية لشركة القلعة بالإضافة إلى استثماراتها في قطاع التمويل متناهي الصغر، وهو بالتالي لا يغطي أعمال المشروعات غير الرئيسية وكذلك أعمال الموردين أو الأعمال التي تسندتها الشركة إلى أطراف خارجية، إذ أن الشركة ليست لديها سلطة فعلية على تلك الأعمال في الوقت الحالي. ونأمل أن يتوسع نطاق تقرير الاستدامة القادم ليشمل جميع الشركات التابعة، وبما في ذلك المشروعات غير الرئيسية.

لقد حققت الشركة نقلة ملحوظة في تبني أفضل معايير الاستدامة كما ينعكس في إصدار هذا التقرير، ولكن شركة القلعة، شأنها شأن غالبية الشركات التي تحذو الحذو نفسه، تقدر فقط على الإبلاغ جزئياً عن بعض

كلمة رئيس مجلس الإدارة

من اليسار إلى اليمين: هشام الخازندار الشريك المؤسس والعضو المنتدب لشركة القلعة، أحمد هيكل مؤسس ورئيس مجلس إدارة شركة القلعة، وكريم صادق العضو المنتدب لشركة القلعة.



السيدات السادة،

يسرني أن أقدم إليكم التقرير الأول حول ممارسات الاستدامة التي تبنتها لشركة القلعة، والذي نأمل أن يكون أداة فعالة للتواصل معكم وجميع الأطراف ذات العلاقة بخصوص رؤية شركة القلعة منذ نشأتها قبل أكثر من عشر سنوات والاستراتيجية التي قامت باستحداثها للتحويل إلى كيان اقتصادي محوره الاستدامة والشمولية والعمل الابتكاري، وهي المبادئ التي نعتبرها ركائز أساسية لتحقيق النمو والتطور المنشود على مستوى القلعة وجميع استثماراتها التابعة، والتي تنعكس في نجاح الشركة على مدار مسيرتها الحافلة في تقديم مثال يحتذى به في إعلاء تلك القيم والمبادئ والالتزام بمسئوليتها تجاه المجتمعات المحيطة بأعمالها في شتى بلدان وأسواق المنطقة.

واستحضر هنا مقولة العالم ألبرت أينشتاين وهي أن «المشكلات لا يمكن حلها بنفس الوعي الذي تسبب في وقوعها»، وبالتالي فإن شركة القلعة لديها قناعة راسخة بأن التحديات والمشكلات المستعصية تخرج من بين طياتها الفرص الجذابة التي تنبض بها أسواق الشرق الأوسط وأفريقيا، ولذلك تضع الشركة صوب أعينها المردود الإيجابي الهائل للاستثمار في القطاعات والصناعات ذات المردود المباشر على حياة المواطنين وتلك التي تمثل في حد ذاتها حلولا جذرية لبعض المشكلات الأكثر تعقيدا وإعاقا لمسيرة التنمية الاقتصادية في بلدان المنطقة. وتتجلى أبعاد هذا النموذج في استثمارات شركة القلعة بقطاع الطاقة في مصر، وقطاع الأسمنت في مصر والسودان والجزائر، وكذلك قطاع النقل والدعم اللوجستي في كينيا وأوغندا.

وهناك العديد من الأمثلة الحية لمردود استثمارات القلعة وكيفية تحويلها إلى حلول عملية للتحديات التي تواجه قارة أفريقيا بصفة عامة، ومن بين ذلك:

- الشركة المصرية للتكرير التي تعكف على تشييد أحدث معمل تكرير في مصر بتكلفة استثمارية ٢,٧ مليار جنيه، إذ أن الطاقة الإنتاجية للمشروع ستبلغ ٤,٢ مليون طن سنوياً من منتجات الوقود عالية الجودة والقيمة، بما في ذلك ٢,٣ مليون طن من وقود السولار المطابق لمواصفات الجودة الأوروبية Euro V - وهو ما يمثل ٥٠٪ من إجمالي الواردات الحالية في السوق المصري.
- شركة توازن التابعة للقلعة في قطاع تدوير المخلفات الزراعية والمنزلية، والتي تقوم بإنتاج وتوريد الوقود البديل المشتق من المخلفات لتغذية المشروعات كثيفة الاعتماد على الطاقة مثل مصانع الأسمنت.
- شركة مشرق للبتروول التي تعمل على إقامة أول من محطة من نوعها لتخزين وتداول المواد البترولية في ميناء شرق التفريعة ببورسعيد، وعلى مقربة من مدخل قناة السويس، حيث تؤمن الشركة بأن المشروع سوف يساهم ليس فقط في جذب المزيد الشركات الكبرى وخطوط الملاحة البحرية إلى مصر وتشجيعها للعمل في البناء، ولكن أيضاً سيساهم في الحد من النقص المتكرر للمنتجات البترولية عبر تسهيل عملية الاستيراد والتخزين والتداول.
- شركة تنمية المتخصصة في تقديم حلول التمويل متناهي الصفر إلى أصحاب المشروعات الصغيرة في مصر، والتي تعكف على توفير الحلول المالية والخدمات التمويلية المختلفة إلى تلك الشريحة الهائلة من المجتمع والتي لم تكن تحظى بالتغطية الملائمة من القطاع المصرفي الرسمي.

كما تؤمن شركة القلعة أن تحقيق النمو الاقتصادي المستدام مرهون بتحديث وتطوير المنظومة التعليمية في جميع بلدان المنطقة، وبالتالي نبتني نموذج الاستثمارات ذات المردود الاجتماعي والبيئي والذي نركز محاوره الرئيسية على قضايا التعليم والارتقاء بالطاقات البشرية. ويعكس ذلك التزام الشركة بدعم وتنمية مهارات أبناء الشرق الأوسط والقارة أفريقيا ككل، حيث تحرص الشركة على تقديم البرامج والدورات التدريبية لتنمية مهارات العاملين باستثماراتها المختلفة (حوالي ٢٢ ألف موظف)، إلى جانب تقديم تمويل البعثات الدراسية للشباب المصري المتميز من الراغبين في استكمال المسيرة الأكاديمية واكتساب الدرجات العلمية الرفيعة من أعرق الجامعات والمؤسسات العلمية حول العالم. ومن جهة أخرى توفر شركة سكك حديد ريفت فالي مظلة متميزة لتقديم البرامج التدريبية الموجهة لإعداد القادة وتنمية المهارات الإدارية بين أبناء المجتمع المحلي في كينيا وأوغندا، إلى جانب برنامج التدريب المهني الذي توفره الشركة المصرية للتكرير لأبناء المجتمع المحلي في منطقة مسطرد بالقاهرة الكبرى. ورغم ذلك مازالت الشركة على قناعة بأن هناك المزيد من الإنجازات الممكنة تحقيقها لتعزيز وتنمية الطاقات البشرية من خلال الاهتمام بالتعليم، وبالتالي سوف تواصل شركة القلعة تقديم البرامج والفرص الجديدة في هذا المجال مع دعم الشباب في شتى بلدان المنطقة، كما تتطلع الشركة إلى بذل المزيد من الجهد والمال في سبيل رعاية ومساندة الطاقات البشرية التي نعتبرها القلب النابض لمستقبل الشركة والمنطقة بصفة عامة.

وعلى هذه الخلفية قامت شركة القلعة بتخصيص وتوفير ما يقرب من ٤٠٠ مليون جنيه في صورة إسهامات وتبرعات مالية في إطار برنامج المسؤولية الاجتماعية الذي تبناه شركة القلعة منذ نشأتها.

وختاماً، أرفع إليكم أسمى آيات الامتثال بالنيابة عن الإدارة وفريق العمل والمساهمين، تقديرًا لدعمكم المتواصل وحرصكم المتجدد على مساعدة شركة القلعة في تحقيق أهدافها التنموية، وننتهز هذه الفرص لتجديد التزامنا بتحقيق النمو الشامل وتبني أفضل الممارسات الأخلاقية في مختلف المجالات والصناعات التي تتواجد بها الشركة، وهو أحد الالتزامات التي نأخذها على عاتقنا من واقع عضوية شركة القلعة في مبادرة الاتفاق العالمي لمنظمة الأمم المتحدة (UNGC).

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام والتحية،

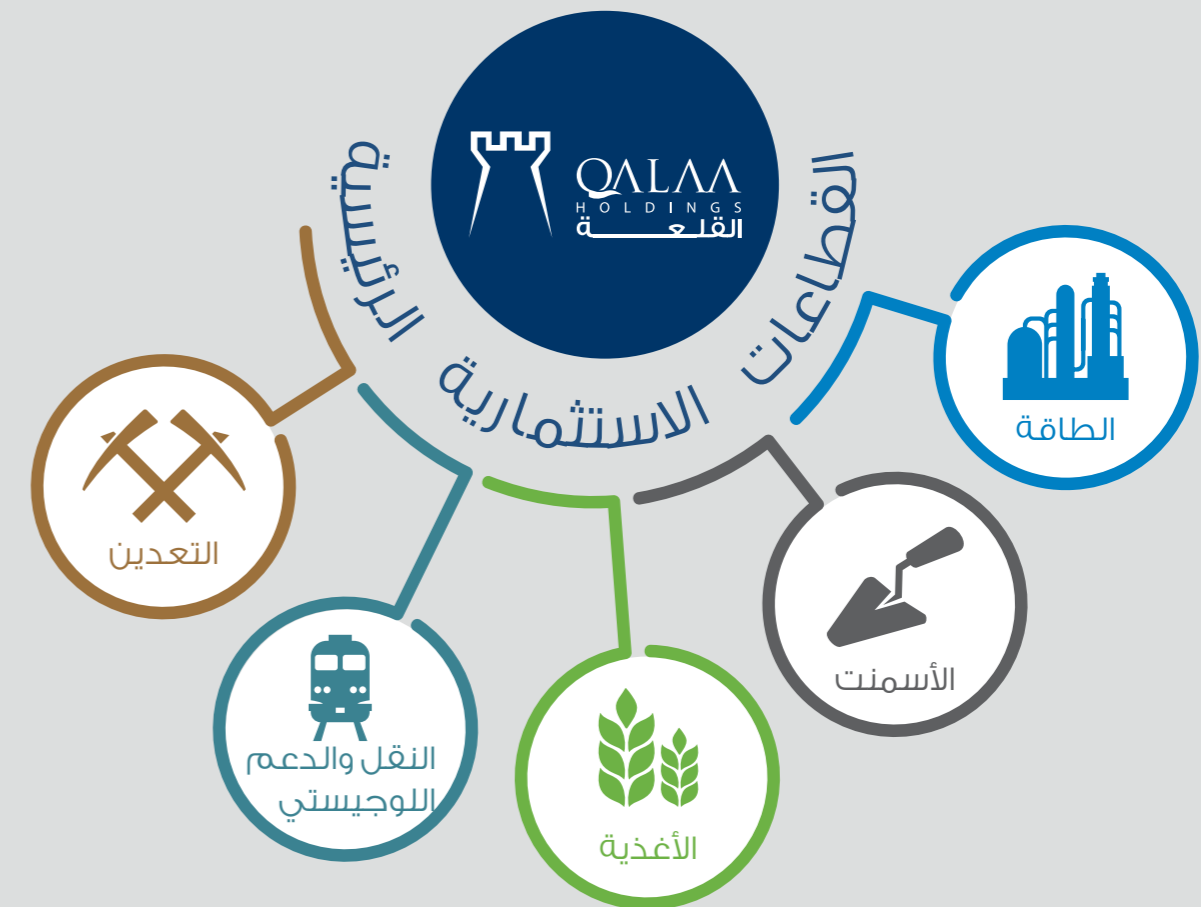
أحمد هيكل،

المؤسس ورئيس مجلس الإدارة

شركة القلعة

نسترشد بروح المبادرة وريادة الأعمال

شركة القلعة هي الشركة الاستثمارية الرائدة في أفريقيا والشرق الأوسط. وتركز شركة القلعة على إقامة المشروعات الاستثمارية في قطاعات استراتيجية سوف تحدد مستقبل المنظومة الاقتصادية بالمنطقة، من خلال تأمين احتياجات الطاقة للمواطنين والمشروعات الصناعية والتجارية، وزراعة وتصنيع المنتجات الغذائية الصحية والأمنة، وتقديم حلول النقل التي تتميز بكفاءة استهلاك الوقود والحفاظ على البيئة، وتحقيق القيمة المضافة للموارد الطبيعية، وكذلك المساهمة في بناء وتطوير شبكات البنية الأساسية. وتقوم استثمارات القلعة بتشغيل ما يقرب من ٣٢ ألف موظف وعامل من خلال شركاتها التابعة. وتطلع الشركة إلى إقامة المزيد من المشروعات الابتكارية التي تتميز بالعائد الاستثماري الجذاب والمردود الإيجابي المستدام على المجتمع والبيئة. وقد نشأت شركة القلعة عام ٢٠٠٤ بغرض تطوير المشروعات الاستثمارية التي تلبي احتياجات أكثر من ١,٢ مليار مستهلك في مصر وشمال وشرق أفريقيا، وهو ما أثمر عن نجاحها في التحول إلى أكبر شركة استثمار مباشر في أفريقيا والشرق الأوسط. وتتمتع شركة القلعة بشغف خاص لرواد الأعمال وأصحاب الأفكار والمشروعات الابتكارية. وتحظى الشركة بالأنظمة فائقة الجودة التي تطورت على يد مجموعة من أكفأ خبراء التمويل حول العالم، فضلاً عن الدراية والخبرة التشغيلية الواسعة، وخاصة في المجالات الاستراتيجية التي تركز عليها، والتي تتضمن قطاعات الطاقة، والأسمت والإنشاءات، والأغذية، والنقل والدعم اللوجستي، والتعدين. وتتميز قارة أفريقيا بوجود سوق استهلاكي عملاق يتجاوز حجمه ١,٢ مليار نسمة، كما تحتوي أفريقيا على سبع دول من بين الاقتصادات العشرة الأسرع نمواً حول العالم، فضلاً عن تقديرات تحول الأسواق الأفريقية إلى أكبر مركز للقوى العاملة حول العالم خلال العقود المقبلة. ومن ثم تعمل شركة القلعة على بناء المشروعات الاستثمارية الناجحة بالقطاعات الاستراتيجية، وتحويلها إلى كيانات إقليمية ضخمة وقادرة على قيادة وتوجيه النمو الاقتصادي بالمنطقة خلال السنوات المقبلة، من خلال توفير فرص العمل الجديدة، والمساهمة في زيادة كفاءة المنظومة الاقتصادية بصورة مستدامة، مع تعزيز المركز التنافسي للمنطقة على الخريطة العالمية.



تمتلك شركة القلعة استثمارات عديدة في مجموعة من الشركات التابعة، وذلك في القطاعات الاستثمارية الرئيسية وغير الرئيسية على حد سواء، كما هو مبين أدناه.

القطاع الصناعي	الشركات التابعة
الطاقة	- شركة طاقة عربية • طاقة باور • طاقة لتسويق وتوزيع المنتجات البترولية - شركة توازن • إيكارو • إنتاج - الشركة المصرية للتكرير - شركة مشرق
الأسمت	- مجموعة أسيك القابضة • أسيك للأسمت • أسيك للهندسة • أسنبرو • أرسكو • أسيك للتحكم الآلي
الأغذية	- مجموعة جذور • مزارع دينا • الرشيدى الميزان - شركة وفرة • سا بينا • كونكورد
النقل والدعم اللوجستي	- شركة نايل لوجستيكس • نايل كارجو • الوطنية لإدارة الموانئ النهرية • جنوب السودان للنقل النهري • أسطول للنقل البري - شركة أفريكا ريل وايز
التعدين	- أسكوم • أسكوم لتصنيع الكربونات والكيماويات
التمويل متناهي الصغر	- تنمية

تمتلك شركة القلعة استثمارات عديدة في مجموعة من الشركات التابعة، وذلك في القطاعات الاستثمارية الرئيسية وغير الرئيسية على حد سواء، كما هو مبين أدناه.

القطاعات الاستثمارية الرئيسية	مشروعات غير رئيسية
- الطاقة - الأسمت - الأغذية - النقل والدعم اللوجستي - التعدين	- جلاس وركس - المتحدة للمسابك - فاينانس أنليميتد - جراندفيو - بنيان - الوطنية للبتترول - وادي النيل للبتترول المحدودة - الوطنية لإنتاج الزيت / رالي إنبرجي - تنوير

يقترن نطاق هذا التقرير على عرض القطاعات الاستثمارية الرئيسية بالإضافة إلى استثمارات الشركة في قطاع التمويل متناهي الصغر، من خلال شركة تنمية، حيث أن هذه القطاع تمثل الكتلة الكبرى من تأثير شركة القلعة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

ندعم النمو الشامل

العمل الجديدة وتلبية الطلب على المنتجات والخدمات الأساسية. وتواصل الشركة توظيف فرص النمو الواعدة، إيماناً منها بأن إقامة المشروعات الناجحة التي تراعي كافة الأبعاد والمسئوليات سيساهم في النهوض بالبلاد والاقتصادات والمجتمعات التي تعمل بها بالتوازي مع دعم نمو الشركة والعمل وفقاً لنموذج أعمال مستدام.

تحرص شركة القلعة على إقامة المشروعات ذات المردود الإيجابي على المنظومة الاقتصادية بالمنطقة، من خلال الاستثمار في مجموعة من القطاعات المحورية، تركيزاً على الطاقة والأسمدة والأغذية والنقل والدعم اللوجستي والتعدين. وتهدف شركة القلعة إلى المساهمة ليس فقط في دعم الاقتصاد الوطني وتحفيز مناخ الاستثمار، بل أيضاً التأثير إيجابياً على أبناء المجتمع المحلي من خلال خلق فرص



أكثر من ١٠ سنوات من إقامة المشروعات ذات المردود الاجتماعي والبيئي بأفريقيا



١,٠٠٠,٠٠٠ دولار

ساهمت بها شركة أفريقيا ريل وايز لتمويل برنامج تدريب أبناء المجتمع المحلي في كينيا وأوغندا على نظريات الإدارة ومشروعات ريادة الأعمال



٢ مليون جنية

قيمة الإسهامات والتبرعات المقدمة من شركة أسيك للأسمت إلى برنامج الغذاء العالمي لمنظمة الأمم المتحدة من أجل دعم برامج التغذية بمدارس محافظة المنيا في مصر



٩٠%

معدل انخفاض عدد إصابات العمل والحوادث في ورش العمل الخاصة بشركة سكك حديد ريفت فالي



١٣٨ منحة دراسية

تم تقديمها للطلاب المصريين الراغبين في اكتساب درجات الماجستير والدكتوراه من الجامعات الدولية بواسطة مؤسسة شركة القلعة للمنح الدراسية



٣٢,٠٠٠

موظف إجمالي عدد العاملين باستثمارات ومشروعات القلعة

١٣,٠٠٠ فدان

تم استصلاحها في بواسطة صغار المزارعين في السودان بفضل قيام شركة وفره بشق قنوات الري بطول ٢٠٠ كم



٩١٥

فني لحام وكهرباء وخرابطة تم تدريبهم بواسطة الشركة المصرية للتدريب ضمن مبادرة التدريب المهني التي تبتناها.

٣١٨,٠٠٠ طن

من المخلفات الزراعية تم جمعها ومعالجتها خلال عام ٢٠١٤ بواسطة شركة توازن



١٦ مليون دولار

إسهامات شركة القلعة لتمويل برنامج التنمية المجتمعية منذ عام ٢٠٠٤



٣,٠٠٠

مواطن عدد المستفيدين من برنامج التدريب المهني الذي تقدمه شركة سكك حديد ريفت فالي لأبناء المجتمع المحلي في كينيا



٣٨

عدد سائقي قطارات شركة سكك حديد ريفت فالي الذين استكملوا الدورة التدريبية لمدة ١٨ شهراً في كينيا وأوغندا

٣,٠٠٠ دولار

قيمة التبرعات السنوية التي ترصدها شركة القلعة لتغطية مصروفات مركز القلعة للخدمات المالية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة



٢,٠٠٠

فرصة عمل تم توفيرها تحت برنامج إعداد القيادات الإدارية الذي توفره شركة سكك حديد ريفت فالي تحت شعار «خطوة بخطوة للارتقاء بالحياة في أفريقيا»

١,٠٠٠ دولار

مخصصات الشركة المصرية للتدريب لتجديد المستشفيات الواقعة بمناطق المطرية ومسطرد، وبالتالي الرجوع بالتأثير الإيجابي المباشر على حياة أكثر من ٧٠٠ ألف مواطن في هذه المناطق



٣%

معدل انخفاض انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكبريت عبر إنتاج وقود السولار المطابق للمواصفات الأوروبية بواسطة الشركة المصرية للتدريب



٣٦%

انخفاض معدل الحوادث على خطوط سكك حديد ريفت فالي بفضل تعزيز نظم الأمن والسلامة التي تطبقها الشركة

نموذج الإدارة

وكذلك العمليات والأنشطة التشغيلية الخاصة بكل من تلك الشركات والاستثمارية التابعة للقلعة، ويهدف نموذج الإدارة الذي تتبناه شركة القلعة والاستثمارات التابعة إلى تلبية مجموعة من المعايير والمقاييس الخاصة بمردود أعمال من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وذلك على النحو التالي:

نؤمن أن الإدارة الناجحة لكيان اقتصادي ضخم مثل شركة القلعة تتوقف على تبني نموذج إداري متكامل وفريد من نوعه، على أن تخضع له الشركة القابضة وكذلك الشركات والوحدات الاستثمارية التابعة رغم تنوع واختلاف المجالات التي تعمل بها الشركات التابعة، ويشترط مراعاة السمات والمتطلبات المميزة لكل من هذه القطاعات الاقتصادية

المعيار	نموذج الإدارة
المردود الاقتصادي	التركيز على تعزيز مستويات الكفاءة وتحقيق المردود المشترك لجميع الأطراف ذات العلاقة وبالتالي التأكد من تعظيم العائد الاستثماري للمساهمين والمساهمة في تحقيق النمو والرخاء الاقتصادي بالأسواق التي تعمل بها استثمارات الشركة.
المردود الاجتماعي	تحرص الشركة على تمكين الشباب المصري المتميز من استكمال مسيرتهم الأكاديمية بأعرق الجامعات والمؤسسات العلمية حول العالم من خلال مؤسسة القلعة للمنهج الدراسية، كما تقوم الشركات التابعة بتبني وتطوير المشروعات الاستثمارية ذات المردود المباشر والإيجابي على أبرز قضايا التنمية مثل الحق في التعليم ومنظومة الأمن الغذائي وتعزيز الطاقات والمهارات البشرية.
أوضاع العمالة	الشركة على قناعة راسخة بأن الكوادر البشرية التي تنفرد بها استثمارات القلعة هي الدافع الرئيسي لنمو وازدهار تلك الاستثمارات، وبالتالي تحرص الشركة على كفاءة حقوق العاملين سواء بالاستثمارات التابعة الرئيسية أو المشروعات غير الرئيسية، كما تسعى الشركة حالياً لتعميم أفضل الممارسات والمعايير الخاصة بصحة وسلامة العاملين وكذلك الاستثمار في تنمية مواهبهم وتطوير مهاراتهم بصفة مستمرة.
حقوق الإنسان	تحظى الشركة بأسيقية المبادرة بتطبيق الحد الأدنى للأجور لجميع العاملين بمختلف المشروعات التابعة، ودون أن يقتصر ذلك على متطلبات الأطر والجهات التنظيمية على المستوى المحلي، وتلتزم الشركة بتوفير الأجور التي تضمن الحياة الكريمة لجميع العاملين، وهي لا تتهاون مع أي مظهر من مظاهر عمالة الأطفال أو السخرة.
البصمة البيئية	تتبلور عقيدة الشركة في العمل على تنوع مصادر الطاقة وتوفيرها بشكل مستدام في جميع الأسواق التي تعمل بها، وبالتالي تقوم الشركة حاليًا بإعداد المؤشرات الأساسية لتقييم البصمة البيئية لاستثمارات الشركة، بالإضافة إلى التوسع بأعمال جمع البيانات والإشراف على تنفيذ الخطوات اللازمة للحد من الأثر البيئي لعمليات الشركة.
المسؤولية تجاه جودة المنتج ورضا العملاء	تواصل الشركة جهودها الرامية إلى تعزيز جودة المنتجات والخدمات ومعايير الصحة والسلامة المهنية وفقاً لأفضل الممارسات الدولية، إلى جانب دمج تلك الممارسات وتعميمها بجميع الشركات التابعة.

قطاع الطاقة



توزيع الغاز الطبيعي

٢٠١٤

٣,٩

مليار متر مكعب

توزيع الغاز الطبيعي

٢٠١٣

٤,٨

مليار متر مكعب

وعلى هذه الخلفية تعد شركة القلعة واحدة من الشركات الرائدة في إيجاد الحلول العملية للتغلب على أزمة الطاقة بأسواق المنطقة وإصلاح منظومة الدعم في مصر، فيما يعكس رؤية الشركة بأن أسواق الطاقة تمثل منظومة بيئية متكاملة لا يمكن تجزئتها. وتدرس الشركة في حالات محددة، ووفقاً لإجراءات واشتراطات بيئية صارمة، أن تلجأ إلى استخدام الفحم كأحد مصادر الطاقة في ضوء اتجاه الحكومة المصرية إلى تحرير أسعار منتجات الطاقة للتغلب على أزمة الطلب المرتفع. ولكن في المقابل، تعمل الشركة على التوسع في استخدام الوقود البديل كأحد مصادر الطاقة النظيفة مع الحد من استخدام الفحم قدر الإمكان لتلافي آثاره السلبية على البيئة. وذلك من خلال شركة توازن التابعة للقلعة في مجال تدوير المخلفات واستخلاص الوقود البديل المشتق من المخلفات. كما تقوم الشركة بتشغيل مصانعها التابعة في قطاع الأسمت باستخدام الوقود المشتق من المخلفات الزراعية، وهو نفس الوقود الذي تقوم بتوريده إلى مصانع الأسمت الأخرى في أسواق المنطقة، علماً بأن شركة القلعة تلتزم بالمقاييس الخاصة بالانبعاثات وفقاً لقانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤.

شركة طاقة عربية

تمتلك شركة القلعة حصة ٢٢,٨٪ من أسهم شركة طاقة عربية، وهي أكبر شركة تابعة للقطاع الخاص المصري في مشروعات توزيع الطاقة حيث تحظى الشركة بخبرة تربو على ١٨ عاماً من العمل على إقامة وتشغيل شبكات البنية الأساسية لقطاع الطاقة، من مشروعات توزيع الغاز الطبيعي وتوليد وتوزيع الطاقة الكهربائية وتسويق المنتجات البترولية.

الفجوة الواسعة بين آليات العرض والطلب في قطاع الطاقة كانت الدافع الرئيسي لقرار القلعة بالاستثمار في هذا المجال الحيوي، فبين نمو الطلب بسرعة غير مسبوقة وعدم قدرة الأسواق على تلبيته، تطرح استثمارات حلولاً عملية للمساهمة في تعزيز منظومة أمن الطاقة بالمنطقة، وبالتالي التأثير الإيجابي المباشر على جميع الأطراف ذات العلاقة بما في ذلك الحكومات ومؤسسات القطاع الخاص وكذلك حياة المواطنين، فضلاً عن كون تلك الاستثمارات أداة جوهرية للتأثير على السياسات العامة بما يؤدي إلى دعم وتطبيق أجندة أعمال مستدامة.

وتتوزع استثمارات القلعة في قطاع الطاقة على فرعين رئيسيين وهما فرعي الإنتاج والتوزيع، حيث تتنوع عمليات الشركة بين أنشطة الاستكشاف والإنتاج والمعالجة والتصنيع والتكرير والتوزيع وتوليد الطاقة الكهربائية، كما تركز الشركة على الاستثمار في مشروعات الطاقة النظيفة والمتجددة ولاسيما بعد أزمة نقص الطاقة التي ازدادت حدتها على مدار السنوات القليلة الماضية. وتضم استثمارات القلعة في قطاع الطاقة **شركة طاقة عربية وشركة توازن والشركة المصرية للتكرير وشركة مشرق للبترول**، حيث تغطي هذه الشركات جميع أنشطة توليد وتكرير وتوزيع الطاقة وتسويق المنتجات البترولية وإدارة المخلفات وكذلك تخزين وتداول المنتجات البترولية، وتقوم مشروعات الشركة بتوليد الطاقة الكهربائية بقدرة ٨٨٠ ميجاوات (من خلال عقود التوليد والتوزيع والتشغيل والصيانة)، إلى جانب توزيع ٤,٨ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي سنوياً، فضلاً عن ربط ١٦٪ من المنازل بالشبكة القومية للغاز الطبيعي.

الأرباح التشغيلية قبل خصم الضرائب
والقوائد والإهلاك والاستهلاك

الإيرادات

إجمالي الاستثمارات

مليار جنيه

مليار جنيه

مليار جنيه

١٩٢,٣

٢,١

٢,٦

إجمالي إيرادات طاقة عربية

٢٠١٣

١,٢

مليار جنيه

إجمالي إيرادات طاقة عربية

٢٠١٤

١,٨

مليار جنيه

إجمالي توريدات المخلفات الزراعية

٢٠١٣

٢١٤,٠٠٠

طن

إجمالي توريدات المخلفات الزراعية

٢٠١٤

٣١٨,٠٠٠

طن

الشركة / النشاط	إنجازات عام ٢٠١٣	إنجازات عام ٢٠١٤
شركة إيكارو	جمع ٢١٤ ألف طن من المخلفات الزراعية في مصر	جمع ٣١٨,٠٩ ألف طن من المخلفات الزراعية في مصر
تدوير المخلفات المنزلية	جمع ٣٩٠ ألف طن من المخلفات المنزلية من جنوب القاهرة والدقهلية	جمع ٤٧٦ ألف طن من المخلفات المنزلية من جنوب القاهرة والدقهلية
شركة إنتاج	إنشاء ٧٥ معمل فرز وتدوير المخلفات في شتى بلدان المنطقة	إنشاء ٧٥ معمل فرز وتدوير المخلفات في شتى بلدان المنطقة

تكرير البترول – الشركة المصرية للتكرير

تعمل شركة القلعة على إنشاء معمل تكرير متطور بطاقة إنتاجية تبلغ ٤,٢ مليون طن سنوياً من المنتجات البترولية عالية الجودة والقيمة. وقد بلغ معدل تنفيذ الأعمال الإنشائية ٧٥٪ ومن المتوقع عند اكتماله أن يساهم في التغلب على أزمة الطاقة بأسواق المنطقة مع تقليص ما يتراوح بين ٥٠٪ و ٦٠٪ من واردات الدولار في مصر، وهو ما سينعكس إيجابياً على المنظومة الاقتصادية في مصر.

ومن ناحية أخرى سيلعب المشروع دوراً حيوياً في تعزيز الأداء البيئي عبر منع انبعاث ٩٣ ألف طن سنوياً من غاز ثاني أكسيد الكبريت، فضلاً عن دور المشروع في تحسين جودة المنتجات البترولية عبر تكرير مدخلات الإنتاج منخفضة القيمة.

تخزين وتداول المنتجات البترولية – شركة مشرق

في مايو ٢٠١٢، قامت شركة مشرق بتوقيع عقد امتياز لمدة ٣٠ عاماً لبناء وتشغيل أول محطة لتخزين وتداول المنتجات البترولية وتمويل السفن بميناء شرق بورسعيد في محور قناة السويس، حيث تسعى شركة مشرق على إقامة وتشغيل أول محطة من نوعها متخصصة في تخزين وتداول المنتجات البترولية وغيرها من خدمات الدعم اللوجستي وخدمات تموين السفن بميناء شرق بورسعيد، مما سيعطي الفرصة للاستفادة من موقع الشركة الفريد على قناة السويس عبر تقديم خدمات تموين السفن بالوقود أثناء انتظارها للمرور.

تقدم طاقة عربية لعملائها باقة متكاملة من خدمات توزيع الطاقة بما في ذلك الوقود والكهرباء والغاز الطبيعي، كما تعتمزم التوسع بقطاع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والوقود الحيوي. ومن خلال ١٦ شركة تابعة في مصر والمنطقة، اكتسبت طاقة عربية الخبرة والمعرفة الفنية التي تمكنها من توظيف عملياتها الخاصة بتوزيع الغاز الطبيعي والطاقة الكهربائية وأنشطة الهندسة والتوريد والإنشاء وتسويق المنتجات البترولية في خدمة أكثر من مليون عميل.

ومن خلال طاقة عربية، تساهم استثمارات شركة القلعة بشكل إيجابي في دعم القطاع العام لتلبية الطلب المحلي على الطاقة الكهربائية، كما أن استثمارات

توزيع الطاقة الكهربائية

٢٠١٣

٣٥٥,٩

مليون كيلوات/ ساعة

توزيع الطاقة الكهربائية

٢٠١٤

٥٩١

مليون كيلوات/ ساعة

قطاع الأسمنت



إجمالي حجم إنتاج الأسمنت

٢٠١٤

٥,٨

مليون طن سنوياً

إجمالي حجم إنتاج الأسمنت

٢٠١٣

٣,٨

مليون طن سنوياً

والجدير بالذكر أن الشركات التابعة للقلعة في قطاع الأسمنت تربطها صلة عمل وثيقة مع وزارة البيئة من أجل ضمان تشغيل المصانع بكامل طاقتها الإنتاجية وبأقل تأثير على البيئة. علماً بأن هذه الصلة لا تقتصر فقط على الامتثال لقانون البيئة رقم ٤ لعام ١٩٩٤ بل تمتد إلى تحقيق أعلى مستويات الامتثال المتعارف عليها دولياً بمجال صناعة الأسمنت.

وتهدف شركة أسبكت القابضة إلى تلبية الطلب على منتجات الأسمنت عالية الجودة بأسواق المنطقة من خلال أربعة مصانع في مصر والجزائر والسودان، كما تسعى الشركة إلى تطبيق طرق الإنتاج الأكثر كفاءة بالتوازي مع مراعاة المسؤولية الاجتماعية والبيئية.

ويعد نقص مصادر الطاقة أبرز التحديات التي تواجه قطاع الأسمنت، ومن ثم تتمثل الحلول في الاعتماد على الفحم لتشغيل مصانع الشركة، علماً بأنه من المقرر استخدام الفحم كمصدر طاقة رئيسي بدءاً من صيف عام ٢٠١٦. مع الامتثال لكافة الإجراءات التي تحددها وزارة البيئة بغرض تخفيف الأثار البيئية الناتجة عن استخدام الفحم. وتعتزم الشركة كذلك استخدام الوقود البديل (سيمنت ٢٠٪ من الوقود المستخدم في صناعة الأسمنت بحلول عام ٢٠١٦) بدلاً من الوقود الأحفوري بغرض خفض الانبعاثات الكربونية المسببة لظاهرة الاحتباس الحراري.

قامت شركة القلعة بالاستثمار في قطاع الأسمنت والإنشاءات من خلال مجموعة أسبكت القابضة، وهي شركة رائدة في مشروعات الأسمنت والهندسة والإنشاءات وتحظى بخبرة تربو على ٣٠ عاماً في مجالات عديدة تمتد من أعمال الهندسة والإنشاءات وإنتاج الأسمنت. وتتنوع استثمارات مجموعة أسبكت القابضة بين ثلاث أقسام رئيسية وهم مشروعات إنتاج الأسمنت ومشروعات الإنشاءات وكذلك الإدارة الهندسية. وتمثل شركة أسبكت للأسمنت الذراع الرئيسي لشركة أسبكت القابضة في مشروعات إنتاج الأسمنت وتمتلك مصنعين جديدين في مصر والسودان.

يعتمد إنتاج الأسمنت على العديد من مصادر الطاقة بما في ذلك الغاز الطبيعي والطاقة الكهربائية والوقود البديل. ومن ثم تعتزم شركة القلعة استبدال جميع الفلاتر الحالية في مصانع الأسمنت التابعة بفلاتر المرسبات الإلكترونية لتلبية للحد من أثر عمليات إنتاج الأسمنت على البيئة المحيطة. كما تتطلع الشركة إلى استخدام المرشحات الكيسية للحد من تلوث الهواء حول مصانعها. وتخطط الشركة إلى تقليل اعتمادها على الوقود الأحفوري بحلول الربع الأخير من عام ٢٠١٥. كما تعتزم ربط أحد مصانعها بالشبكة القومية للكهرباء سعياً للقضاء على استخدام السولار في تنفيذ العمليات التشغيلية داخل المصنع.

الأرباح التشغيلية قبل خصم الضرائب والفوائد والإهلاك والاستهلاك

مليون جنيه

٥٨٢,٧

الإيرادات

مليار جنيه

٢,٦

إجمالي الاستثمارات

مليار جنيه

١,٧

قطاع الأغذية



الشركة / النشاط	إجمالي مساحة الأراضي بالفدان عام ٢٠١٣	إجمالي مساحة الأراضي بالفدان عام ٢٠١٤
سابينا	٢٢٤ ألف فدان	٢٢٤ ألف فدان
كونكورد	٢٥٠ ألف فدان	٢٥٠ ألف فدان

شركة وفرة

تتميز مشروعات وفرة بمرادها الإيجابي على أبناء المجتمعات المحيطة بأعمالها، حيث نجحت الشركة في إتمام التجديدات الشاملة لقنوات الري بطول يتجاوز ٢٠٠ كم، وهو ما أثمر عن تأمين إمدادات المياه لأراضي الشركة، بالإضافة إلى ١٢ ألف فدان مملوكة للمزارعين المحليين. ومن جانب آخر انتهت شركة سابينا من ترسيم حدود أراضيها الزراعية التي تمتد على مساحة ٢٢٤ ألف فدان نهاية عام ٢٠١٤ وفقاً للخرائط المعتمدة، سعياً للحفاظ على حقوق ومصالح جميع الأطراف ذات العلاقة.

تتميز مشروعات وفرة بمرادها الإيجابي على أبناء المجتمعات المحيطة بأعمالها، حيث نجحت الشركة في إتمام التجديدات الشاملة لقنوات الري بطول يتجاوز ٢٠٠ كم، وهو ما أثمر عن تأمين إمدادات المياه لأراضي الشركة، بالإضافة إلى ١٢ ألف فدان مملوكة للمزارعين المحليين. ومن جانب آخر انتهت شركة سابينا من ترسيم حدود أراضيها الزراعية التي تمتد على مساحة ٢٢٤ ألف فدان نهاية عام ٢٠١٤ وفقاً للخرائط المعتمدة، سعياً للحفاظ على حقوق ومصالح جميع الأطراف ذات العلاقة.

مجموعة جذور

تتمثل منظومة الأمن الغذائي أحد التحديات الأساسية التي تواجه أسواق المنطقة، الأمر الذي دفع شركة القلعة إلى الاستثمار في قطاع الأغذية من خلال شركتين رئيسيتين وهم مجموعة جذور وشركة وفرة، حيث تلعب الشركتان دوراً حيوياً في إيجاد الحلول العملية لتلبية الطلب المرتفع

وتلك توفير فرص العمل الجديدة في المجتمعات المحيطة بأعمالها. وقد نجحت شركة القلعة في التوسع بأعمالها واحتلال حصة سوقية بارزة بسوق الأغذية في المنطقة من خلال مجموعة جذور التي تمتلك ٤ كيانات تابعة خارج السوق المصري، وتنعكس هذه التوسعات في المستجدات التالية:

الشركة / النشاط	حجم الإنتاج عام ٢٠١٣	حجم الإنتاج عام ٢٠١٤
الرشيد الميزان	٢٨,٧ ألف طن	٢٥,٢ ألف طن
مزارع دينا (الإنتاج الزراعي)	٩٧,٩ ألف طن	١٠٧,٢ ألف طن
مزارع دينا (الحليب الخام)	٥٧,٧ ألف طن	٦٤,١ ألف طن
إنجوي (الحليب والعصائر)	٢٨,١ ألف طن	

ومن جهة أخرى تعد شركة وفرة الشركة الاستثمارية التابعة للقلعة في قطاع الإنتاج الزراعي بالسودان، حيث تمتلك أكثر من ٥٠٠ ألف فدان في السودان وجنوب السودان من خلال شركاتها التابعة، سابينا وكونكورد. وقد قامت القلعة بالاستثمار في شركتي سابينا وكونكورد من أجل إقامة المشروعات الزراعية وتزويد السوق المحلي بالحبوب الزراعية عالية الجودة فضلاً عن توفير فرص العمل. ويمكن الاطلاع على إجمالي مساحات الأراضي الزراعية المملوكة للشركتين من خلال الجدول المعروض بالصفحة التالية.

حققت مجموعة جذور إيرادات هائلة بلغت ١,٠٢ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٢ و١,٠٤ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٤. وتقدم مجموعة جذور مثالا يحتذى به في تبني نموذج أعمال مستدام يقوم على توظيف الكفاءات البشرية في تشغيل أكبر مزرعة ألبان مملوكة للقطاع الخاص في مصر (مزارع دينا). وتقوم شركة مزارع دينا بتوظيف التكنولوجيا المتطورة في أساليب الري من أجل ترشيد الاستهلاك والحفاظ على الموارد المائية. جدير بالذكر أن قطاع الأغذية يمثل حالياً ١٨% من إجمالي إيرادات شركة القلعة.

الأرباح التشغيلية قبل خصم الضرائب
والفوائد والإهلاك والاستهلاك

مليون جنيه
١,١

الإيرادات

مليار جنيه
١,٠

إجمالي الاستثمارات

مليون جنيه
٩٧٤,٢



قطاع النقل والدعم اللوجيستي



"تعمل شركة القلعة على إقامة منظومة متكاملة من المشروعات الاستثمارية القادرة على توفير حلول النقل والدعم اللوجيستي عالية الجودة بأسعار مناسبة، سعياً لتوظيف هذا التحول العالمي، ودعم مساعي النمو المحلي والإقليمي، مع تذليل العقبات التي تعوق حركة التجارة البينية في أفريقيا"

شركة أفريقيا ريل وايز

تمثل شركة أفريقيا ريل وايز أبرز استثمارات القلعة في قطاع النقل بالسكك الحديدية في أفريقيا. وتمتلك شركة أفريقيا ريل وايز حصة حاكمية في شركة سكك حديد ريفت فالي وتعمل على تنفيذ خطة إعادة التأهيل والتطوير على ثلاث مراحل بتكلفة استثمارية ٢١٨ مليون دولار. وقد نجحت الشركة على مدار ٢٦ شهر منذ انطلاق البرنامج في تجديد الأجزاء المتهاكلة بخط السكك الحديدية الذي يربط بين مومباسا ونيروبي في كينيا، إلى جانب إعادة تأهيل وافتتاح الخط الممتد بطول ٥٠٠ كم بين تورورو وباكواش في شمال أوغندا بعد توقف دام قرابة ٢٠ عاماً لتصبح بذلك شركة رائدة في قطاع النقل بالسكك الحديدية بشرق أفريقيا. وتقوم الشركة بإدارة شبكة سكك حديدية بطول ٢,٥٤١ كم، كما نشرت الشركة منذ عام ٢٠١٢ في تقديم خدمات النقل لأكثر من ٢,٦ مليون مسافر، فضلاً عن نقل ١,٢ مليار طن/كم بين كينيا وأوغندا.

وتضع شركة القلعة على رأس أولوياتها تنمية رأس المال البشري - الأمر الذي ينعكس بوضوح في تركيز القلعة على الارتقاء بفريق العمل الذي يبلغ ٢٠٥٤ موظف وعامل وتمثل النساء ٨,٢٪ منهم - من خلال تنمية مهاراتهم وتزويدهم بالدورات التدريبية والمعرفة اللازمة لإحراز المزيد من التقدم بمسيرتهم المهنية. وبالإضافة إلى ذلك تشارك القلعة في أكثر من ٩٠ مشروع متوسط وصغير لدعم العاملين بمختلف القطاعات التشغيلية في الشركة، علماً بأن هذه المبادرات والمشروعات تعم بالمرءود الإيجابي على حوالي ٥ آلاف مواطن بشكل مباشر وغير مباشر.

يلعب قطاع النقل دوراً بارزاً في نمو الاقتصادات المحلية، ولذلك قامت شركة القلعة بالاستثمار في شركة نايل لوجيستيكس المتخصصة في توفير حلول النقل النهري وكذلك شركة أفريقيا ريل وايز لخطوط السكك الحديدية، باعتبارهما وسائل نقل أكثر كفاءة مقارنة بالنقل الجوي والبري.

نايل لوجيستيكس

تعمل شركة القلعة من شركة نايل لوجيستيكس على توظيف المميزات التنافسية لنهر النيل باعتباره حلقة الوصل التي تربط بين مصر والسودان وامتداداً إلى جنوب السودان. وتقوم شركة نايل لوجيستيكس بتقديم باقة متكاملة من حلول النج النهري الموفرة في استهلاك الوقود من خلال شركات تابعة تتضمن شركة جنوب السودان لخدمات النقل النهري بجنوب السودان، والشركة الوطنية لإدارة الموانئ النهريّة المتخصصة في تقديم خدمات الشحن والتفريغ والتخزين باستخدام مجموعة من الموانئ النهريّة بطول المجرى الملاحي لنهر النيل في مصر، وشركة نايل كارجو التي تقوم بتشغيل أسطول بارجات النقل النهري بطول المجرى الملاحي من الإسكندرية ودمياط حتى أسوان.

وبالإضافة إلى ذلك قامت الشركة الوطنية القابضة لوسائل النقل بإطلاق نشاط نقل جديد بين ميناء بورسعيد وميناء السويس / شرق التفريعة ومروراً بقناة الخدمات الملاحية التابعة لقناة السويس. ويهدف النشاط الجديد إلى تقليص البصمة الكربونية لعمليات الشركة عبر الترويج لمميزات الاعتماد على وسائل النقل الموفرة في استهلاك الوقود والأقل تأثيراً على البيئة مقارنة بالنقل البري.

الأرباح التشغيلية قبل خصم الضرائب
والفوائد والإهلاك والاستهلاك

الإيرادات

إجمالي الاستثمارات

مليون جنيه

مليون جنيه

مليون جنيه

(٩١,٤)

٦٦٧,٢

٥٦٣

قطاع التعدين



معدل استهلاك الطاقة الشمسية
لشركة أسكوم

٢٠١٤
٤,٢
ميجاوات

معدل استهلاك الطاقة الشمسية
لشركة أسكوم

٢٠١٣
٣,٩
ميجاوات

الأرباح التشغيلية قبل خصم الضرائب
والفوائد والإهلاك والاستهلاك

٢٠١٤
٤٦,٢
مليون جنيه

الإيرادات

٢٠١٣
٣٢,٢
مليون جنيه

إجمالي الاستثمارات

٢٠١٣
١٨٣,١
مليون جنيه

وخفض مخاطر عدم الامتثال للمعايير الدولية البيئية. يمكن الاطلاع على معدلات استهلاك الطاقة الشمسية بالجدول المعروض في الصفحة التالية.

وقد تم إعداد خطة لشراء شاحنات النقل والتفريغ الثقيلة بدءاً من العام المقبل بغرض خفض عدد الشاحنات القلابة. كما أن حجم تصريف المياه يبلغ 1 MIO متر مكعب سنوياً، علماً بأن هذه المياه لا يمكن معالجتها نظراً لاستخدامها في عمليات رش الطرق الداخلية بالمصانع.

وتركز الشركة حالياً على التحول إلى واحدة من الشركات الرائدة في تقديم الخدمات ذات الصلة بصناعة الأسمنت، بالإضافة إلى تزويد مصانع الأسمنت بالمواد الخام، وتشمل الخدمات الرئيسية للشركة ما يلي:

- إدارة المحاجر
- البحث الجيولوجي
- تصميم وتطوير أنظمة إدارة المحاجر
- المسح الطبوغرافي

وتحمل الشركة على عاتقها مسؤولية العمل في مواقع جغرافية وأسواق مختلفة بما في ذلك إثيوبيا والسودان وليبيا، حيث تلتزم بالامتثال لمختلف قوانين العمل وقوانين حقوق الإنسان. كما تركز إدارة الشركة على العمل وفقاً لأعلى معايير السلامة، علماً بأنه لم يتم تسجيل أية حالات لانتهاك قانون العمل أو حقوق الإنسان في أي من مشروعاتها التابعة.

شركة أسكوم

شركة أسكوم هي الشركة الاستثمارية التابعة للقلعة في قطاع التعدين، حيث نجحت الشركة في التحول من إحدى الشركات الخدمية في قطاع مواد البناء إلى شركة قابضة تتحكم بعدد من الامتيازات المنتجة لرمال السيليكا وحصى البناء وغيرها من المواد الخام التي تخدم قطاع الإنشاءات، وذلك سعياً للتوسع على نطاق أكبر من توريد المواد الخام إلى مصانع الأسمنت فقط. وتضم أسكوم تحت مظلتها عددًا من الشركات التابعة، بما في ذلك شركة أسكوم بريشيويس ميثالز وشركة أسكوم لتصنيع الكيماويات والكربونات وشركة جلاس روك، حيث تغطي هذه الشركات كافة عمليات الشركة في إثيوبيا والسودان ومصر. كما أن جميع عمليات شركة أسكوم حائزة على شهادة الجودة لنظام الإدارة البيئية ISO 14001 منذ عام ٢٠١٠، حيث تلتزم الشركة بالمعايير الدولية المتعارف عليها في تشغيل الصناعات الثقيلة (المصانع الضخمة) للحد من أثر عملياتها على البيئة بأقصى شكل ممكن.

ومن ناحية أخرى قامت أسكوم بوضع استثمارات بقيمة ٢٠٠ ألف دولار بغرض تركيب مرشحات (فلتر) تراكم الغبار لمعدات التكسير خلال عام ٢٠١٤ بالإضافة إلى ٥٠ ألف دولار لترتيب نظام جديد لإدارة النفايات والتخلص منها بأقل تأثير على البيئة. وتعتمد مصانع الشركة على استخدام المواد الخطرة مثل المتفجرات والزيوت، ولذلك تقوم الشركة بإعادة تدوير ٧٠٪ من الزيوت المستخدمة في العمليات الصناعية وكذلك ٢٠٪ من قطع الغيار. وتعتمد مصانع الشركة على الطاقة الشمسية باعتبارها مصدر الطاقة الرئيسي مما يساهم في تقليص الأثر البيئي للعمليات الصناعية

قطاع التمويل متناهي الصغر



"من المتوقع أن تلعب شركة تنمية دورًا محوريًا في تنمية الاقتصاد المصري من خلال توفير رؤوس الأموال والحلول التمويلية للمشروعات الصغيرة والأفراد الذين لا يشملهم القطاع المصرفي الرسمي، في ضوء مقومات النمو الهائلة التي تحظى بها وسط المناخ الراهن بمصر"

علمًا بأن الأسواق العالمية تتوجه حاليًا إلى التوسع بمجال التمويل متناهي الصغر، بعد أن أثبت نجاحه واستقرار نموذج أعماله.

وقد قامت شركة تنمية في أبريل ٢٠١٥ بإطلاق نشاط تمويلي جديد لخدمة المشروعات الصغيرة من خلال تقديم حزم التمويل التي تتراوح قيمتها بين ٣٠ ألف و١٠٠ ألف جنيه. ومن المتوقع أن تلعب شركة تنمية دورًا محوريًا في تنمية الاقتصاد المصري من خلال توفير رؤوس الأموال والحلول المالية للمشروعات الصغيرة والأفراد الذين لا يشملهم القطاع المصرفي الرسمي، في ضوء مقومات النمو الهائلة التي تحظى بها وسط المناخ الراهن بمصر.

يرتكز نموذج أعمال شركة تنمية على خدمة أصحاب المشروعات الصغيرة ودعمهم في الخروج من تحت وطأة الفقر والارتقاء بمستوى معيشتهم، حيث أن أغلب المشروعات الصغيرة لا تحظى بتغطية القطاع المصرفي الرسمي. وقد قامت شركة تنمية حتى الآن بخدمة ٣٣٨,٦٥٤ عميل، كما تعمل الشركة على توظيف مقومات النمو الهائلة من خلال تلبية الطلب التام على مثل هذه الخدمات، علمًا بأن السوق المصري يضم قرابة ٢ مليون مشروع صغير ومتناهي الصغر.

شركة تنمية لخدمات التمويل متناهي الصغر

يعاني السوق المصري من فجوة تمويلية كبيرة لأصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة التي لا تحظى بالتغطية الملائمة من القطاع المصرفي، حيث أن ٢٪ من إجمالي شركات ومؤسسات القطاع الخاص تحظى بـ ٩٨٪ من خدمات القطاع المصرفي الرسمي، علمًا بأن نصف المواطنين المصريين يقعون تحت خط الفقر. ولذلك تقدم شركة تنمية منهج ابتكاري لتقليص الفجوة التمويلية من خلال تقديم باقة متكاملة من حلول التمويل إلى الأفراد والمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر.

تمتلك شركة القلعة حصة ٧٠٪ من أسهم شركة تنمية التي تأسست عام ٢٠٠٩ لتكون شركة مصرية متخصصة في تقديم حلول التمويل متناهي الصغر للأفراد وأصحاب المشروعات من ذوي الدخل المنخفضة والذين لا يحظون بالتغطية الملائمة من القطاع المصرفي في مصر. وتقوم الشركة بتقديم خدمات التمويل بمختلف أنحاء الجمهورية بما في ذلك منطقة الصعيد من خلال ١٠٠ فرع، حيث بلغت قاعدة العملاء النشطة ٩٢,٤٧٦ عميل وبلغ إجمالي قيمة محفظة التمويلات المقدمة ٤٠٥ مليون جنيه. وتقوم تنمية بتمويل المشروعات متناهية الصغر باعتباره النشاط الرئيسي للشركة، وذلك من خلال تقديم تمويل يتراوح بين ٢ آلاف و٣٠ ألف جنيه،

نظام الحوكمة وسياسات الامتثال

نظام الحوكمة

تؤمن شركة القلعة بأن الحوكمة القوية تمثل الركيزة الأساسية لإدارة الشركة وفقاً لنموذج أعمال مستدام. ويعكس ذلك في تشكيل مجلس الإدارة الذي يجمع كل من الأعضاء التنفيذيين وغير التنفيذيين، وذلك بتكليف من الجمعية العمومية لمساهمي الشركة وفقاً لحصص ملكية أسهم الشركة وكذلك من واقع الخبرات التي يحظى بها أعضاء المجلس.

وتدرك الشركة أهمية تبني وتعميم الأنظمة والسياسات الداخلية التي تضمن التزام جميع العاملين بقيم ومبادئ الشركة، غير أن الاستناد لهذه السياسات الداخلية في كيان ضخم مثل شركة القلعة يجلب معه العديد من التحديات نظراً لتنوع القطاعات التي تعمل بها واختلاف الطبيعة المميزة لكل من تلك القطاعات. ولذلك تلتزم الشركة بتقديم نموذج حوكمة فعال ودائم التطور ملائمة للاحتياجات والخصائص التي تتسم بها الشركة واستثماراتها التابعة.

ولا يخفى على المتابع الجيد أن الشركات الضخمة التي تضم تحت مظلتها شركات ومشروعات أخرى تابعة تواجه العديد من التحديات التي تجعل تأسيس نظام فعال للحوكمة أمراً معقداً. ومن ثم تعمل القلعة على التأكد من تزويد شركاتها التابعة العاملة بمختلف البلدان بالمبادئ والقواعد الرئيسية التي تمكّنها من اتخاذ القرارات بشكل مستقل وبما يلائم اللوائح والقوانين المختلفة والمعايير الدولية للحوكمة، سعياً لتأسيس نظام متوازن المساءلة وتوزيع المسؤوليات.

يتألف مجلس الإدارة شركة القلعة من ١٢ عضواً تنفيذياً و٦ أعضاء غير تنفيذيين. ويتم تعريف الأعضاء غير التنفيذيين بكونهم لا يشاركون في إدارة الشركة أو شركاتها التابعة، بينما يتم تعريف الأعضاء المستقلين بكونهم لا يمثلون أي مساهم بشركة القلعة أو شركاتها التابعة.

تتعقد اجتماعات مجلس الإدارة الخاصة بالشركات التابعة بشكل ربع

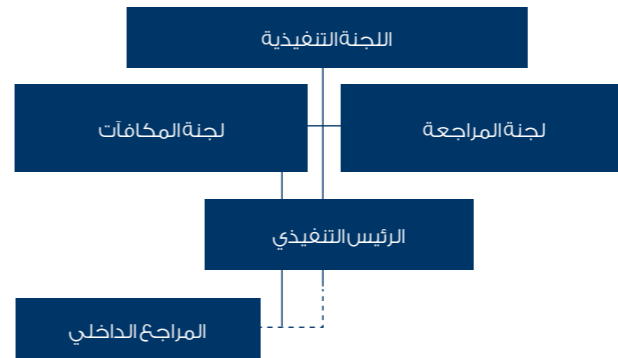
سنوي، حيث يتم اتخاذ القرارات في الموضوعات قيد النظر والدراسة مع إرسال تقارير مجلس الإدارة للجنة التمويل والاستثمار بشركة القلعة. وتجتمع لجنة المراجعة بصفة ربع سنوية وتقوم بإرسال التقارير والنتائج إلى اللجان المختصة بشركة القلعة وشركاتها التابعة. ومن جانب آخر تجتمع لجنة الإدارة بصفة شهرية مما يتيح لكبار الموظفين تقديم الإرشادات والتوصيات لممثلي الإدارة التنفيذيين بالشركة.

وتتيح شركة القلعة لمساهمي الأقلية إمكانية إبداء الرأي والمشاركة في تقييم قرارات وأداء الإدارة والعمليات التشغيلية للشركة من خلال اجتماع الجمعية العمومية التي يتمثل لقراتها مجلس إدارة الشركة.

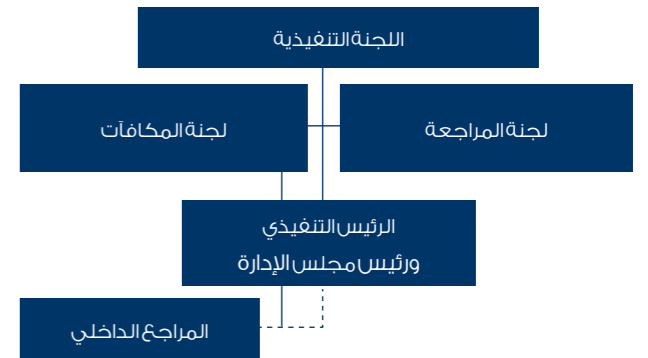
وتتضمن خطط عام ٢٠١٥/٢٠١٦ وضع خطة حوكمة أكثر تطبيقاً مع تحسين إجراءات الحوكمة من خلال تصميم وتنفيذ قواعد الحوكمة الخاصة بشركة القلعة وشركاتها التابعة. كما قامت شركة القلعة باستحداث مجموعة من السياسات التي تضمن عمل شركة القلعة وشركاتها التابعة وفقاً لنظام حوكمة فعال، علماً بأن هذه السياسات تشمل الوقاية من حدوث أي خلل وكشف الأخطاء بعمليات الحوكمة، فضلاً عن الآليات التي يجب اتباعها لحماية من يبادر بإطلاق صافرة الإنذار إذا طرأت الحاجة لذلك.

وتقوم لجنة المراجعة بالإشراف على جميع أعمال شركة القلعة إلى جانب الاشتراك في أعمال المراجعة الخاصة بالشركات التابعة عند الحاجة، وتضم كبرى الشركات التابعة لجان المراجعة الخاصة بها والتي تعمل بشكل مستقل. وتتألف لجان المراجعة بشركة القلعة وشركاتها التابعة من الأعضاء غير التنفيذيين لضمان العمل وفقاً لأعلى مستويات الكفاءة والاحترافية. ويمثل رئيس مجلس إدارة شركة القلعة قمة الهرم الإداري بالشركة، وهو الدكتور أحمد هيكل مؤسس ورئيس مجلس إدارة الشركة. ويمكن معرفة المزيد عن مهام رئيس مجلس الإدارة ولجنة المراجعة بوجه عام في القسم التالي.

الشركة التابعة



شركة القلعة



لجنة المراجعة

مسئوليات لجنة المراجعة استلام كافة التقارير التي يعدها المراجعين الداخليين حول أبرز المستجدات والنتائج، علماً بأن إتمام هذه العملية يتطلب تقديم التوصيات واقتراحات الإدارة حول كيفية تحسين عمليات المراجعة الداخلية.

المراجعة الخارجية: تتضمن مسؤولياتها الإشراف على كافة أعمال المراجعة الخارجية لشركة القلعة، بالإضافة إلى وضع مجموعة من الآليات الداخلية التي تضمن تنفيذ أعمال المراجعة الخارجية وفقاً لمعايير المراجعة الخاصة بشركة القلعة.

إعداد التقارير المالية: يجب على لجنة المراجعة أن تقوم بمراجعة جميع القوائم المالية السنوية وربيع السنوية والوثائق والإيضاحات المتممة قبل توثيقها أو نشرها. كما يجب أن يتضمن التقرير مناقشات الإدارة والمراجعين الخارجيين حول القضايا الهامة ذات الصلة بمعايير المحاسبة والممارسات ونتائج المراجعة والإفصاحات والأحكام أية متطلبات متعلقة بمعايير وقواعد المحاسبة.

الامتثال: يلتزم مجلس الإدارة وجميع العاملين بمجموعة من إجراءات الامتثال التي يتم إعدادها وتعميمها وفقاً لمعايير الامتثال الدولية والمحلية. ومن ثم تتولى لجنة المراجعة التأكد من الامتثال إلى هذه القواعد والإجراءات التنظيمية.

وتتضمن باقي مسؤوليات لجنة المراجعة الإشراف على التحقيقات الخاصة وإجراء التقييمات السنوية لكفاءة أعضاء إدارة المراجعة الداخلية، بالإضافة إلى تقديم نظام التبليغ عن حالات أو شبهات الاحتيال، والذي يتطلب استخدام الآليات الخاصة بحفظ الشكاوى والتحقق فيها لضمان حماية مقدمي البلاغات، علماً بأن لجنة المراجعة تحظى بالقدرة على معرفة المعلومات ذات الصلة بالشكاوى المسجلة. وتتوقع إدارة الشركة أن تقوم لجنة المراجعة بكافة عملياتها وإجراءاتها بكل نزاهة ودون أي تحيز.

في ضوء التزام شركة القلعة بالعمل وفقاً لنظام الحوكمة الفعال وتبني الممارسات المسؤولة على جميع المستويات لتشمل الإدارة العليا للشركة وجميع الموظفين، قامت شركة القلعة باستحداث وتبني منهجاً جديداً ليكون "نموذج قيادي يحتذى به"، حيث يقوم هذا المنهج بتأسيس الثقة المتبادلة بين الإدارة والموظفين وجميع الأطراف ذات الصلة. ومن ثم قامت القلعة بتوفير الآليات اللازمة لدعم هذا المنهج عبر تأسيس لجنة المراجعة لدعم مجلس الإدارة في الوفاء بمسئوليته الرقابية. وتتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين يتم اختيارهم من بين أعضاء مجلس الإدارة، علماً بأن لجنة المراجعة ينبغي تشكيلها من الأعضاء غير التنفيذيين فقط. ويحق لمجلس إدارة الشركة اختيار أحد أعضاء لجنة المراجعة من غير أعضاء مجلس الإدارة، علماً بأن لجنة المراجعة يجب أن تضم عضواً واحداً على الأقل من ذوي الدراية الواسعة بمجال الإدارة المالية ويحظى بخبرة سابقة في مجال التمويل أو المحاسبة. كما يحق لمجلس الإدارة تكليف أحد أعضاء لجنة المراجعة للقيام بدور رئيس اللجنة.

وتتطلب وظائف لجنة المراجعة إرسال المعلومات والبيانات من جميع الشركات التابعة من أجل ضمان اتساق جميع السياسات والإجراءات المعمول بها وحل المشكلات التي تواجهها الشركات التابعة، علماً بأن تنفيذ ذلك يتم من خلال تعيين رئيس المراجعة الداخلية بشركة القلعة ضمن أعضاء لجان المراجعة بالشركات التابعة.

ويمكن تقسيم مسؤوليات لجنة المراجعة إلى أربعة أقسام رئيسية:

المراجعة الداخلية: تتولى لجنة المراجعة مسؤولية الموافقة على خطة المراجعة السنوية، إلى جانب مراجعة كافة اللوائح والأنشطة وعمليات التوظيف والهيكلة التنظيمي مع إدارة الشركة ورئيس إدارة المراجعة.

وتقوم لجنة المراجعة كذلك بتقييم مدى كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية بما في ذلك أنظمة الأمن ومراقبة نظم المعلومات. وبالإضافة إلى ذلك تشمل

ميثاق المراجعة الداخلية

يهدف ميثاق المراجعة الداخلية إلى التأكد من تنفيذ أعمال إدارة المراجعة الداخلية وفقاً لأعلى مستويات الكفاءة، حيث يقوم الميثاق بتحديد خطة تطوير أنشطة المراجعة الداخلية والمنهج المتبع وسلطات إدارة المراجعة الداخلية. ويشتمل الميثاق على اللوائح التنظيمية التي تضمن تنفيذ أهداف عمليات المراجعة الداخلية واستقلالياتها. ويمتد نطاق الميثاق ليشمل وظائف المراجعة الداخلية على شركة القلعة وشركاتها التابعة.

وتهدف عمليات ووظائف المراجعة الداخلية إلى تحسين عمليات شركة القلعة بوجه عام، ويتم تنفيذ ذلك من خلال تقديم نظام مراجعة دقيق ومستقل وملائم لحجم وتنوع أعمال شركة القلعة. وتقوم عملية المراجعة الداخلية بدعم شركة القلعة في توفير منهج منظم وقادر على تحسين عمليات إدارة المخاطر ومراقبة عمليات الشركة وتحديد مدى كفاءة نظام الحوكمة.

وعلى هذه الخلفية تشمل مسؤوليات المراجعة الداخلية الآتي:

- مراجعة مدى موثوقية ودقة البيانات في العمليات المالية
- تقييم مدى التزام شركة القلعة وشركاتها التابعة والأطراف الأخرى ذات العلاقة للسياسات والقوانين والإجراءات التنظيمية والعقود
- إجراء عمليات التقييم لضمان حماية أصول الشركة
- اختيار مدى كفاءة وفعالية مختلف العمليات والأنظمة الرقابية

يتولى رئيس إدارة المراجعة الداخلية رئاسة إدارة المراجعة، فيما يسعى ميثاق المراجعة من تمكين رئيس الإدارة من أداء مهامه بصورة مستقلة ومحايدة، وذلك من خلال تكليفه بإعداد التقارير الدورية ورفعهما إلى لجنة المراجعة التي يتبعها فنياً مع تبعيته إدارياً لرئيس مجلس الإدارة وفقاً للمعايير المتعارف عليها دولياً.

وتقوم لجنة المراجعة بالموافقة على خطة المراجعة بعد إعدادها من جانب رئيس إدارة المراجعة الداخلية من خلال استشارة رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للشركة. وبعد تنفيذ خطة المراجعة يقوم رئيس إدارة المراجعة الداخلية بعرض نتائجها وأثرها على لجنة المراجعة بكل دقة وشفافية، حيث يتم اعتماد الخطة بعد التحقق من الآتي:

- فهم طبيعة العمليات والسياسات ذات الصلة وأليات مراقبتها
- تحديد المخاطر المتعلقة بهذه العمليات
- تصميم عملية المراجعة لتلائم طبيعة العمليات
- عرض نتائج عمليات المراجعة

يتم إعداد التقارير الخاصة بنتائج عمليات المراجعة الداخلية، حيث يجب أن تتضمن نطاق أعمال المراجعة ونقاط القوة وأبرز النتائج والمخاطر التي تم تحديدها (تقسم إلى مخاطر بسيطة ومتوسطة ومرتفعة) والتوصيات المقترحة لتلافيها. كما يتم تواصل تقارير المراجعة الداخلية مع رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي ولجنة المراجعة والأفراد المختصة من الإدارة العليا.

سياسة المتعاملين الداخليين

- إرشاد أو توصية الغير بالتعامل على أسهم شركة القلعة وتداولها بناء على معلومات جوهرية غير متاحة للجمهور.
- الإفصاح عن أية معلومات جوهرية غير متاحة للجمهور إلى أفراد العائلة والمعارف وزملاء العمل والأصدقاء وغيرهم من الأطراف الأخرى.

يعد الامتثال إلى سياسة المتعاملين الداخليين مسؤولية على عاتق جميع الموظفين، وسعيًا لترسيخ هذا الالتزام تحرص الشركة على توجيه إدارة علاقات المستثمرين بالتفاعل مع الموظفين والتشديد على أهمية السياسة المتعاملين الداخليين وضرورة تبنيها باعتبارها الجهة المنوطة بالآتي:

- تمثيل الشركة أمام البورصة المصرية والهيئة العامة للرقابة المالية
- مراجعة جميع التعاملات على أسهم الشركة
- توزيع نسخة من سياسة المتعاملين الداخليين بصفة سنوية إلى جميع الداخليين من فريق العمل
- التنسيق مع إدارة الشؤون القانونية حول ما يتعلق بأعمال الامتثال وأية تغيرات تدخل على القوانين المنظمة لعمليات التداول من أجل التأكد من تحديث السياسة بصفة دوري وبما يراعي المتطلبات المختلفة.

شركة القلعة تحظى بسمعة طيبة وباع طويل باعتبارها من كبرى الشركات الرائدة في الارتقاء بمعايير الامتثال وترسيخها بين جميع العاملين والموظفين.

نظرًا لحجم شركة القلعة وتنوع أعمالها من خلال العلاقة الوثيقة التي تربطها بالكثير من الشركات التابعة والمشروعات الفرعية في نطاق واسع ومتنوع من القطاعات الاقتصادية، أصبح واجبًا على الشركة أن تبادر باستحداث وتبني سياسة خاصة لتنظيم تعاملات الداخليين، وهي السياسة التي تهدف إلى حماية الموظفين والعاملين من شبهات تضارب المصالح والمخاطر الناجمة عن اطلاعهم على المعلومات والبيانات ذات الطبيعة الحساسة وغيرها من القواعد والأطر التنظيمية التي تضعها إما البورصة المصرية أو الهيئة العامة للرقابة المالية.

وقد تم استحداث وتطبيق سياسة المتعاملين الداخليين بغرض تنظيم تعاملات الداخليين بشركة القلعة وشركاتها التابعة، حيث تسعى هذه السياسة إلى الحد من أية انتهاكات عرضية أو غير مقصودة أو أية عمليات تداول مشبوهة على أسهم شركة القلعة، كما أن هذه السياسة تهدف إلى ضمان مزاولة أنشطة شركة القلعة في الضوء، وعلى أساس من النزاهة والشفافية والثقة المتبادلة، وعلاوة على ذلك تضمن سياسة المتعاملين الداخليين الامتثال لقواعد البورصة المصرية والهيئة العامة للرقابة المالية فيما يتعلق بتنظيم تعاملات الداخليين، علمًا بأن نطاق السياسة يتسع ليشمل أفراد العائلة الخاصة بالموظفين الداخليين، وذلك في محاولة جادة لمكافحة جميع مظاهر الاحتيايل والاختلاس، حيث أن سياسة تعاملات الداخليين تحظر على الموظفين ذوي العلاقة:

- التعامل على أسهم شركة القلعة وتداولها أثناء فترات التعميم.
- التعامل على أسهم شركة القلعة وتداولها بناء على معلومات جوهرية قد تؤثر على سعر السهم أو بناء على معلومات غير متاحة للجمهور أثناء فترة التداول.

سياسة مكافحة الاحتيال

إدارة المخاطر

تم إعداد سياسة مكافحة الاحتيال بهدف نشر وتعزيز النزاهة المؤسسية، والأمانة، والممارسات الأخلاقية دون تسامح مع أي مظهر من مظاهر الاحتيال في شركة القلعة وشركاتها التابعة من خلال توفير المبادئ الإرشادية لمنع ورصد والتعامل مع حالات الاحتيال، وذلك سعياً إلى:

- حماية موارد والأصول الشركة وكذلك حماية سمعة الشركة وموظفيها.
- توفير إطار للتحقيق في كافة حالات الاشتباه في الاحتيال، وتحديد أدوار ومسؤوليات الأطراف القائمين على عملية التحقيق لتقييم ما إذا كانت المؤشرات أو التصرفات المشكوك فيها التي تم الإبلاغ عنها تمثل احتيالاً من عدمه، ودور الإدارة المعنية في التخفيف من المخاطر التي تم الكشف عنها.

تطبق السياسة على أي من حالات الاحتيال الوظيفي أو الاحتيال المؤسسي، أو الاشتباه في الاحتيال داخل الشركة، والمتورط فيها مجلس الإدارة، أو الإدارة التنفيذية، أو الموظفين (سواء دائمين أو مؤقتين)، وكذلك الموردين (المؤمنين والمقاولين والوسطاء) وشركاء العمل والموظفين وموظفي الشركات الأخرى المتعاقدة للقيام بأعمال لصالح شركة القلعة أو شركاتها التابعة والمنافسين وأي أطراف أخرى.

تتولى الإدارة مسؤولية منع ورصد والتعامل مع الاحتيال عن طريق تحديد المناخ الأخلاقي الذي تخلفه في مكان العمل، وذلك من خلال الدراية بأنواع الاحتيال التي قد تحدث على نطاق مسؤولية كل مدير، ووضع وتطبيق الإجراءات الرقابية الكافية لمنع ورصد حالات الاحتيال، وخلق ثقافة ترسخ عدم التسامح مع الاحتيال عبر التعامل مع هذا السلوك بسرعة وحسم، ودعم حق الموظف في الإبلاغ عن أي حالة احتيال أو اشتباه في احتيال.

وعلى موظفي الشركة أن يكونوا على دراية بأنواع الاحتيال التي تقع في نطاق مسؤولياتهم وفهم أدوارهم في إطار الرقابة الداخلية مع المشاركة في عملية خلق بيئة رقابية قوية والإبلاغ الفوري باستخدام صافرة الإنذار في حالة الشك أو الاعتقاد بأن الاحتيال قد تم تنفيذ.

وتعتبر شركة القلعة احتيالاً كل التصرفات التي تعد احتيالاً طبقاً للقوانين واللوائح المصرية، كما أن التصرفات التي تعتبر احتيالاً يمكن تقسيمها إلى تزوير التقارير المالية والتشغيلية وإساءة استخدام موارد الشركة واختلاس الأصول والفساد.

وتتألف سياسة مكافحة الاحتيال من ثلاث قنوات رئيسية لمواجهة الاحتيال وتتمثل

تلك القنوات في منع الاحتيال والكشف عنه والتصرف حياله. وتدعم إدارة المراجعة الداخلية جهود الإدارة في ترسيخ ثقافة مكافحة الاحتيال من خلال ما يلي:

- التحقيق في حالات الاحتيال سواء كانت فعلية أو مشتبه فيها.
- توفير آلية مناسبة للموظفين والجهات الأخرى تسمح لهم بالتعبير عن مخاوفهم.
- تقييم مخاطر الاحتيال وتطبيق الإجراءات الرقابية لمنع الاحتيال حيثما أمكن وجعل الاحتيال مرئياً حال حدوثه.

وقد قامت الشركة بوضع قناة لاستقبال البلاغات عن الاحتيال (صافرة الإنذار) من أعضاء مجلس الإدارة والمديرين والموظفين أو أي أطراف ذات علاقة، مع تشجيع كافة الأطراف المذكورة على الإبلاغ عن أي نشاط يشبه فيه من خلال قناة الإبلاغ عن الاحتيال دون الإفصاح عن المبلغ، ويجب مراعاة الآتي عند الإبلاغ عن الاحتيال:

- لن يتم تهديد المبلغ بأي شكل من الأشكال كما أنه لن يتعرض لأي نوع من أنواع الاضطهاد أو لأي إجراء آخر يضره إلا إذا كانت وقائع الحالة المبلغ عنها خاطئة وكان هو على علم بذلك عند الإبلاغ عنها.
- عند الإبلاغ عن الاحتيال يجب أن تكون اللغة المستخدمة لائقة وألا تكون مبنية على أقاويل أو ادعاءات مزيفة وغير مدعومة بأدلة كافية.
- وحيث أن هذه القناة للإبلاغ عن الاحتيال لا تفصح عن هوية المبلغ، فعلى كافة المبلغين تقديم أدلة عن حالات الاشتباه في الاحتيال أو حالات الاحتيال المبلغ عنها.
- يخضع لإجراءات تأديبية وفقاً للوائح إدارة الموارد البشرية أي موظف يختار الإفصاح عن هويته وقام عن عمد بتزييف معلومات أو أدلة لإفساد سمعة الغير بهدف تحقيق مكاسب شخصية.

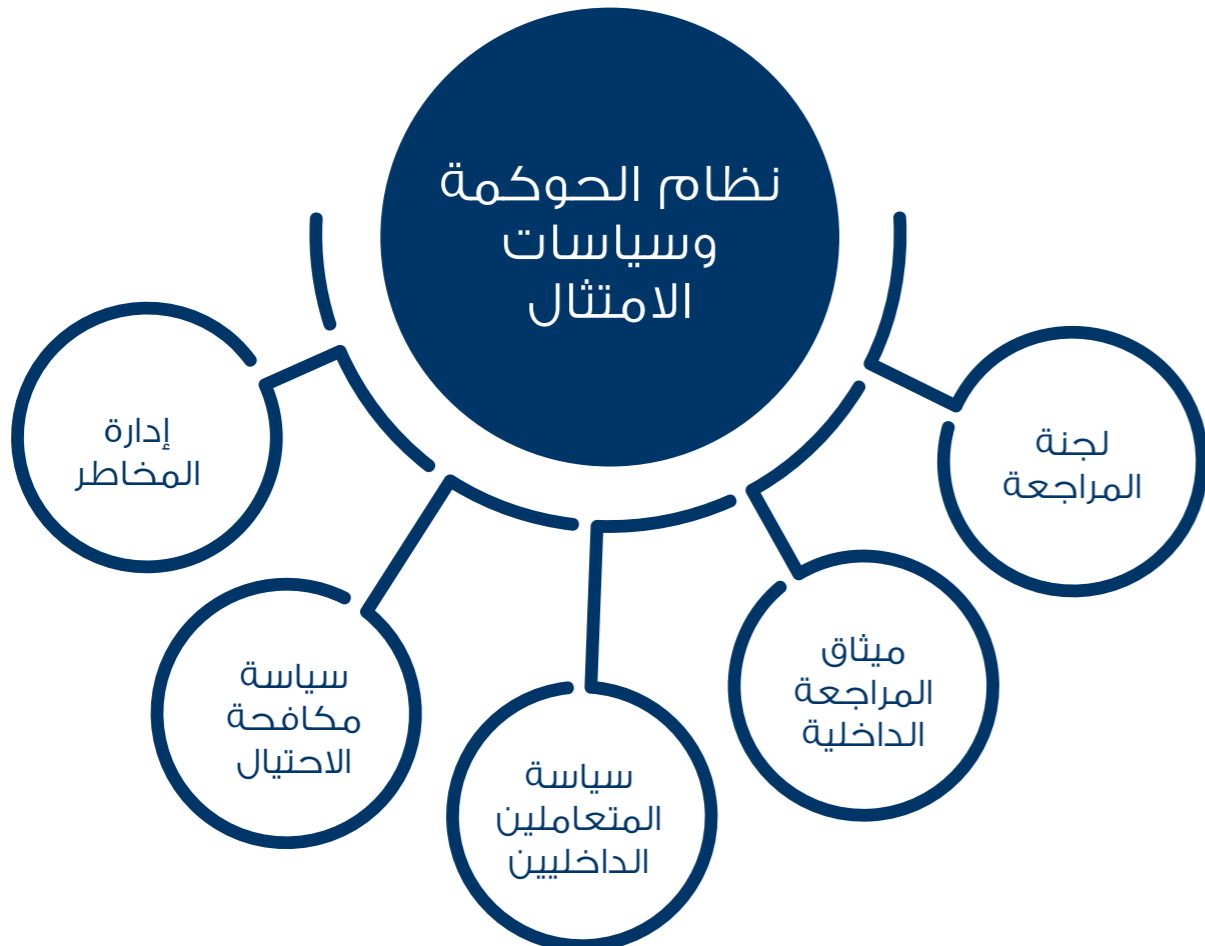
يتم التحقيق في كافة حالات الاشتباه في الاحتيال من قبل لجنة تتكون من إدارتي المراجعة الداخلية والموارد البشرية وذلك للتحقق من الوقائع المحيطة بالحالة قيد التحقيق. ويبدأ التحقيق في الاحتيال بالتحقق من صحة الوقائع والمستندات المتعلقة بحالات الاحتيال أو حالات الاشتباه في الاحتيال. وتلتزم إدارة المراجعة بالتحقيق في كافة حالات الاشتباه في الاحتيال إما لإثبات حالات الاحتيال أو تأكيد براءة المشكوك فيه.

ويعكس التزام شركة القلعة باستحداث وتبني سياسة مكافحة الاحتيال سعي الشركة الجاد إلى ريادتها في كشف ومكافحة الاحتيال، وهو ما يعد ترسيخاً لإيمان الشركة بأن الحوكمة الرشيدة هي العصب الرئيسي لنمو وتقدم الشركة وجميع استثماراتها التابعة.

تحرص إدارة المخاطر بشركة القلعة على تأسيس علاقات وثيقة مع المستثمرين، كما تلتزم الشركة بتمية هذه العلاقات عبر تبني مبادئ الثقة والشفافية في التعامل مع كبار وصغار المستثمرين على حد سواء. وينعكس ذلك في السمعة الطيبة التي تحظى بها الشركة بفضل التزامها بالإفصاح عن جميع المستجدات بكل دقة وشفافية. وفيما يلي عرض لقنوات التواصل بين شركة القلعة وجميع المستثمرين:

- إخطار البورصة المصرية بالمستجدات الجوهرية وأخبار الشركة من خلال بيانات الإفصاح
- التواصل مع المستثمرين عبر البريد الإلكتروني لنشر آخر الأخبار والمستجدات الرئيسية
- تحديث محتويات الموقع الإلكتروني لشركة القلعة أولاً بأول وإضافة

- الأخبار ذات الصلة بالمستثمرين والأسواق التي تعمل بها الشركة المشاركة في الفعاليات والمؤتمرات وغيرها من الأحداث والمناسبات الاستثمارية والتفاعل مع مجتمع الاستثمار على الساحة المحلية والإقليمية والدولية
- عقد الاجتماعات مع مختلف المستثمرين (اجتماعات فردية أو جماعية) خلال المؤتمرات والأحداث الاستثمارية المختلفة
- ترتيب وعقد الاجتماعات بمقر الشركة بناءً على طلبات المستثمرين
- سرعة الاستجابة والرد على استفسارات المستثمرين عبر البريد الإلكتروني والهاتف
- فتح قنوات التواصل مع شركات السمسرة والوساطة في الأوراق المالية والتي بدورها تقوم بالتواصل مع المستثمرين والعملاء
- عقد المقابلات الإعلامية كلما أمكن



التفاعل مع الأطراف ذات العلاقة



"تحرص شركة القلعة على التفاعل مع جميع الأطراف ذات العلاقة في إطار التزام الشركة بتبني وتطبيق نموذج أعمال محوره الاستدامة. وتتطلع الشركة إلى فتح قنوات التواصل المباشر مع جميع الأطراف ذات العلاقة بما في ذلك صغار المستثمرين والجمعيات الأهلية ومختلف الأجهزة والهيئات الحكومية".

يعرض الجدول التالي أوجه وآليات التفاعل المباشر بين شركة القلعة والعديد من الأطراف ذات العلاقة:

الاجتماع ليحث ومناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك / المراسلات الكتابية / رسائل البريد الإلكتروني / الرسائل النصية القصيرة	دائمة	الجمعيات الأهلية
المؤتمرات الاستثمارية / العروض الاستثمارية / الاجتماعات المباشرة / الإصدارات والمنشورات الدورية / الموقع الإلكتروني / البث الإذاعي أو التلفزيوني على الإنترنت	دائمة / ربع سنوية / سنوية	المساهمين ومجتمع الاستثمار
اللجان الاستشارية المتخصصة / المراسلات الكتابية / الاجتماعات	دائمة عبر المراسلات الشفهية والكتابية	الهيئات الصناعية والجمعيات التجارية
الاجتماع ليحث ومناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك / المراسلات الكتابية	دائمة، تفاعل يومي	الموردين الرئيسيين ومقدمي الخدمات
رفع التقارير السنوية عن مؤشرات الأداء المالي والتشغيلي إلى مؤسسات التمويل التنموية وغيرها من الشركاء الماليين	التقارير السنوية / المراسلات الكتابية بصفة دائمة / الاجتماعات	المؤسسات المالية / الشركاء الاستثماريين
عقد الشراكات بين القطاعين العام والخاص وتعزيز آليات وصور التفاعل حول مجموعة من القضايا ذات الاهتمام المشترك والمتعلقة بتعظيم الطاقات البشرية	دائمة	المجتمع المدني

الأطراف المعنية	نوعية وآليات التفاعل	وتيرة التفاعل عام ٢٠١٤
الموظفين والمدربين	حدث سنوي لتعزيز الروابط بين فريق العمل، اجتماعات دورية لجميع الموظفين، آلية الإبلاغ عن حالات وشبهات الاحتيال (صافرة الإنذار)	دائمة
الجهات الحكومية والإقليمية	عقد الاجتماعات المباشرة بصفة دورية / المساهمة والمشاركة الفعالة في المبادرات الحكومية / المشاركة في الأحداث البارزة على الساحة الوطنية والدولية	دائمة
الجهات الإعلامية وصناع الرأي العام	البيانات الإخبارية / المؤتمرات الصحفية / اجتماعات المائدة المستديرة / اللقاءات المباشرة / الأحداث الفعلية والمؤتمرات / الموقع الإلكتروني	دائمة

"قامت القلعة في عام ٢٠١٤ باستثمار ٤,٥ مليار جنيه في صورة أجور ورواتب ومكافآت من أجل المساهمة في تحسين معيشة العاملين، في ضوء إيمان الشركة بأن الارتقاء بالطاقات البشرية تمثل الركيزة الأساسية لتحقيق التطوير المنشود"

تعزيز الطاقات البشرية

تؤمن شركة القلعة أن خلق وتعظيم القيمة المضافة يبدأ بالقلب النابض للمجتمع - العنصر البشري، ولذلك فإن عملية التوظيف التي تتبناها الشركة تعد نقطة الانطلاق الأولى لتحقيق رؤية الشركة تجاه قضايا النمو المستدام. وعلى هذه الخلفية تحرص الشركة على إيجاد وتعيين أكفأ الكوادر ممن يحظون بمقومات النمو الواعدة والقدرة على التحول إلى قادة محترفين وشركاء عمل جديرين بالثقة، من أجل تدريبهم والارتقاء بمهاراتهم والتأكد من إعدادهم ليكونوا الجيل الجديد من رواد الأعمال. ومن ثم تقوم الشركة بتوفير فرص عمل متكافئة بغض النظر عن الجنس أو الدين أو وجهات النظر السياسية، علماً بأن الشركة تلتزم بأعلى المعايير الدولية فيما يخص العمل والتوظيف، وهو ما ينعكس مردوده الإيجابي على تعزيز الثقة المتبادلة بين الإدارة والموظفين بجميع القطاعات التي تعمل بها شركة القلعة.

وقد قامت الشركة بجمع كافة البيانات المتعلقة بسياسات ومؤشرات العمالة في جميع الشركات التابعة، ويشمل ذلك نوع العمل (وظيفة دائمة، وظيفة بدوام جزئي، المواقع الإدارية العليا، الإدارة المتوسطة، صغار الموظفين)، والتوزيع النسبي للجنسين في شتى المواقع الوظيفية، بالإضافة إلى المزايا المقدمة للموظفين، ومعدل دوران العمالة، كما يتم توفير كافة البيانات الخاصة بسياسات التوظيف والتعيين. وتستعرض الأجزاء التالية البيانات الخاصة بالشركات التابعة في كل قطاع بدءاً من قطاع الطاقة و يليه الأسمت، والأغذية، والنقل والدعم اللوجيستي، والتعدين، وأخيراً التمويل متناهي الصغر.

بيئة العمل على مستوى شركة القلعة



ذلك، تقوم الشركة بتخصيص ٣٠ ألف دولار أمريكي سنوياً لتغطية مصروفات التشغيل، علماً بأن جميع الموظفين الجدد يخضعون للتدريبات بالمركز الذي يعمل على تقديم المعلومات والخبرات اللازمة باستخدام أحدث التقنيات التكنولوجية، فضلاً عن توفير عدد من البرامج والأدوات المالية المتقدمة تشمل غرفة تداول سورية متصلة بالبورصة المصرية مباشرة.

للتأكد من سلامة وصحة العاملين وتوفير بيئة عمل آمنة. وفي إطار مساعي الشركة لضمان تحقيق النمو ومواصلة إحراز التقدم على مستوى الشركة والموظفين، تلتزم القلعة بتقديم الدورات والبرامج التدريبية المخصصة للعاملين بما يتوافق مع احتياجات وأولويات كل قطاع، علماً بأن الشركة قامت بتقديم دورات تدريبية يبلغ إجمالي مدتها ٧٠٠ ساعة خلال عام ٢٠١٤ منفرداً، كما يخضع جميع الموظفين تقريباً إلى معايير تقييم الأداء وتمتية المستوى الوظيفي.

وتجدر الإشارة إلى قيام شركة القلعة بالتبرع بمبلغ ٢٥٠ ألف دولار أمريكي لتأسيس «مركز القلعة للخدمات المالية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة» والذي تم افتتاحه في نوفمبر ٢٠٠٦ كأول مركز من نوعه في الشرق الأوسط يتخصص في أنشطة التدريب والتحليل المالي. ويسعى المركز لإعداد وتجهيز الطلاب للعمل في مجالات تداول الأوراق المالية وإدارة المخاطر وتخصيص الأصول. وفي سبيل

للعمر، فإن أغلب الموظفين تتراوح أعمارهم بين ٢١ و٤٠ عام (٤٦% من العاملين)، في حين يمثل الموظفون الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٥ و٣٠ عاماً قرابة ١٨% من إجمالي العاملين، بينما يمثل من تتراوح أعمارهم بين ٥١ و٦٠ عاماً نسبة ٢٠% المتبقية. ومن ناحية معدل دوران العمالة، غادر ٧ موظفين شركة القلعة خلال عام ٢٠١٤، وفي المقابل تم تعيين ١١ موظف جديد خلال نفس العام (تتراوح أعمارهم بين ٢٥ و٣٠ عاماً).

وعلاوة على ذلك تقوم شركة القلعة بتوفير مجموعة من المزايا بما في ذلك التأمين على الحياة والتأمين الصحي، إلى جانب إعطاء إجازات الوضع وتغطية حالات الإعاقة أو العجز الناتجة عن حوادث العمل، علماً بأن جميع السيدات (١٠٠%) اللاتي حصلن على إجازات الوضع خلال عام ٢٠١٤ عدن لاستئناف العمل بالشركة.

ومن جانب آخر تقوم شركة القلعة بتوزيع النشرات والمراسلات الإلكترونية للتوعية الدورية بقضايا الصحة والأمراض الخطيرة عند ظهورها، سعياً

للتزم شركة القلعة بتوفير بيئة عمل حيادية يتم فيها تعيين الموظفين وتدريبهم وترقيتهم وتوزيعهم على مختلف التخصصات والإدارات دون تمييز على أساس العرق أو الدين أو الجنس أو الجنسية والعمر أو الحالة الاجتماعية. كما قامت الشركة بتوفير دليل لعمليات التوظيف ليكون بمثابة الأسس التوجيهية لمجلس الإدارة وسياسات التوظيف العامة، علماً بأنه في حالة تعارض سياسات الشركة والأسس التوجيهية مع قوانين العمل المحلية في أي دولة، يتم إعطاء الأولوية لتطبيق قانون العمل المحلي. وفي حالة انتهاك أو مخالفة سياسات وإجراءات شركة القلعة، قد يخضع المخالف لأشكال مختلفة من الإجراءات التأديبية.

وفيما يتعلق بالإحصاءات الخاصة بالعاملين في شركة القلعة، يعمل في الشركة ١٠٢ موظف دائم، حيث يمثل الذكور حوالي ٨٢% منهم بينما تمثل السيدات ١٨% المتبقية، علماً بأن ٨٨% من السيدات يشغلن مناصب إدارية متوسطة بينما يشغل ١١% منهم مناصب إدارية العليا ولا يوجد بينهم أية موظفين مستجدين. وعند تحليل العاملين وفقاً

البصمة البيئية

"تقوم شركة توازن بتوفير الوقود
المشتق من المخلفات لتغذية
المشروعات كثيفة استهلاك
الطاقة مثل مصانع الأسمنت"



السياسة البيئية

تعمل شركة القلعة وفقاً لنموذج أعمال قوامه الامتثال الصارم للسياسات البيئية، حيث أن القطاعات التي تعمل بها الشركة قد تمثل بطبيعتها خطورة على البيئة المحيطة، ولذلك قامت الشركة منذ نشأتها بتبني استراتيجية الامتثال البيئي التي تضمن التزام شركة القلعة وشركاتها التابعة بكافة القوانين البيئية والسياسات التنظيمية بجميع البلدان التي تعمل بها.

وبالإضافة إلى ذلك تعمل استراتيجية الامتثال البيئي على التأكد من أن شركة القلعة وشركاتها التابعة تتبنى المبادئ التوجيهية وأنظمة الإدارة والمعايير البيئية العالمية. وينعكس ذلك في عضوية شركة القلعة بكل من المبادرة الاتفاق العالمي للأمم المتحدة (UNGC) والمنظمة الدولية للاستثمار المؤثر (GIIN)، وهوما يتطلب من دمج جميع المبادئ والأنظمة في الاستراتيجية البيئية الخاصة بالشركة. ويتضمن ذلك التركيز على:

١. تبني منهج وقائي ودمجه باستراتيجية الاستثمار من خلال دراسة الأثر البيئي لأعمال ومشروعات الشركة قبل تنفيذها على أرض الواقع
٢. التركيز على ترشيد استغلال الموارد الطبيعية في جميع القطاعات وتقليل النفايات والحد من مخاطر نضوب الموارد الطبيعية
٣. توجيه عمليات الشركة والمجتمعات المحيطة إلى الاعتماد على مصادر الطاقة النظيفة بطريقة اقتصادية
٤. تقديم وسائل النقل الصديقة للبيئة من أجل تقليل البصمة الكربونية للأنشطة الصناعية وعدم التأثير بشكل سلبي على المجتمعات المحيطة

٥. الاستثمار في أحدث ماوصلت إليه تكنولوجيا تدوير المخلفات باعتبارها من أهم الحلول الجذرية لمشكلات إهدار الموارد وأزمات الطاقة حول العالم الطاقة
٦. تحسين الأداء البيئي لعمليات الشركة عبر الاهتمام المتواصل بأنشطة البحث والتطوير وتوظيف التكنولوجيا الحديثة مع الحد من الانبعاثات وتقليل النفايات
٧. الاستثمار في تعزيز الامتثال لمعايير الصحة والسلامة والبيئة
٨. إعداد تقارير الأداء بشكل سنوي على الأقل مع التأكد من مناقشة وحل جميع المخالفات أو الانتهاكات لهذه المعايير مع مجالس إدارة الشركات التابعة، وفي حالة عدم التوصل إلى حل يجب عرضها على مجلس إدارة شركة القلعة. وتجدر الإشارة إلى أن عضوية القلعة بالمنظمة الدولية للاستثمار المؤثر تستلزم اختيار وتطبيق آليات قياس الأداء لتشمل تلك المستخدمة في قياس أداء الشركات التابعة في القطاعات الرئيسية التي تعمل بها القلعة، علماً بأن الالتزام بشروط الاحتفاظ العضوية يمكن الشركة من التأكد من تطبيق المعايير الدولية بجميع الشركات التابعة.

وتعمل شركة القلعة عن كثب مع شركائها من مؤسسات التمويل التنموية (DFI) بغرض تحسين وتطوير إطار العمل فيما يتعلق بالامتثال وإعداد التقارير، ويشمل ذلك الالتزام بمعايير مؤسسة التمويل الدولية وما تتبناها من مؤشرات قياسية للأداء البيئي والمردود الاجتماعي للأعمال. وجدير بالذكر أن عدد كبير من الشركات التابعة تواظب على إرسال تقارير الأداء إلى شركاء القلعة من مؤسسات التمويل التنموية من أجل ضمان الشفافية والعمل على تعزيز الأداء البيئي.

استهلاكات الخامات والموارد

تلتزم شركة القلعة بترشيد استهلاك جميع الخامات والموارد الطبيعية، سعياً لضمان أعلى مستويات الكفاءة واستمرارية الأعمال.

استهلاك الطاقة

تقوم الشركة بتحديد جميع أنواع الطاقة المستخدمة في مختلف قطاعاتها بغرض التأكد من تخصيص موارد الطاقة واستغلالها بشكل سليم.

التنوع البيولوجي

نظراً لأن أغلب مشروعات واستثمارات القلعة تعمل في القطاع الصناعي، فإن أغلب المصانع التابعة للشركة تقع في مجمعات صناعية بعيدة عن أي تجمعات سكنية أو مراكز الحياة البرية ولذلك يمكن القول أن العمليات الصناعية للشركة لا تمثل خطورة على أي نوع من أنواع الحياة البرية.

استهلاك المياه

على الرغم من أن عمليات الشركة تنحصر في بلاد تتوافر فيها الموارد المائية، غير أن الشركة تلتزم بترشيد استهلاك المياه والاستثمار في استخدامها بأقصى كفاءة.

الانبعاثات الكربونية والمخلفات والنفايات السائلة

الشركة المصرية للتكرير

تعد الشركة المصرية للتكرير أكبر مشروع قطاع خاص تحت التنفيذ حالياً في مصر بتكلفة ٧, ٢ مليار دولار أمريكي. ويهدف المشروع إلى التغلب على نقص منتجات الوقود بالسوق المحلية وتوفير البديل المحلي لمنتجات الوقود عالية الجودة والقيمة مثل السولار المطابق للمواصفات الأوروبية Euro V، من خلال تكرير مدخلات الإنتاج منخفضة القيمة وتحويلها إلى منتجات بترولية عالية الجودة. وسيساهم المشروع في تحسين الأداء البيئي في مصر عبر منع انبعاث ٩٢ ألف طن من غاز ثاني أكسيد الكبريت إلى هواء القاهرة الكبرى أو خفض ١, ٢٩٪ من إجمالي الانبعاثات اليومية لغاز ثاني أكسيد الكبريت الناتجة عن حرق السولار والمازوت.

التفاعل مع المجتمعات المحيطة

مساهمات القلعة لدعم مبادرات وبرنامج التنمية المجتمعية منذ عام ٢٠٠٤

مليون دولار

أكثر من ١٠

المنح الدراسية المقدمة منذ إنشاء مؤسسة القلعة للمنح الدراسية عام ٢٠٠٧

١٣٨

التبرعات السنوية التي ترصدها شركة القلعة لتغطية مصروفات مركز القلعة للخدمات المالية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة

دولار

٣,٠٠٠

مساهمات شركة أمريكا ريل وايز لتمويل برنامج إعداد وتدريب المهارات القيادية

دولار

١,٠٠٠

يقوم المنهج الإداري للشركة على تعظيم العائد والمردود المشترك لجميع الأطراف ذات العلاقة، وذلك من خلال التأثير الإيجابي على المنظومة الاقتصادية والاجتماعية بشكل مباشر وغير مباشر في جميع البلدان والأسواق التي تحتضن استثمارات القلعة. وتقوم الشركة بإحداث هذا التأثير المنشود بطريقة مباشرة عبر إطلاق أنشطة وبرامج الاستثمارات ذات المردود الاجتماعي والتي يتم إعدادها خصيصًا لتلبي احتياجات أبناء المجتمع المحلي، بينما يتم التأثير بشكل غير المباشر عبر الاستثمار في تطوير شبكات المرافق والبنية الأساسية بالمجتمعات المحيطة بأعمال ومشروعات الشركة. ويعكس هذا التأثير سواء المباشر أو غير المباشر إيمان شركة القلعة بأهمية مسؤوليتها تجاه تمكين المجتمعات المحيطة باستثماراتها والارتقاء بعمليتهم. وفيما يلي عرض لبعض المبادرات الاجتماعية التي تطلقها شركة القلعة وشركاتها التابعة:

برامج التنمية المجتمعية لشركة القلعة مؤسسة القلعة للمنح الدراسية

قامت مؤسسة القلعة للمنح الدراسية بتوفير أكثر من ١٣٨ منحة منذ نشأتها عام ٢٠٠٧. وتهدف المؤسسة إلى مساندة الشباب المصري الطموح في اكتساب الدرجات العلمية الرضيعة من أعرق الجامعات والمعاهد التعليمية الدولية في أوروبا وأمريكا الشمالية، بشرط العودة للعمل في مصر بعد الحصول على الماجستير أو الدكتوراه سعيًا للمساهمة في رفعة وطننا الغالي. وتحرص المؤسسة على توفير المنح الدراسية في مختلف المجالات والتخصصات مثل الطب والنانو تكنولوجي والتنمية السياسية وإدارة الأعمال وأنظمة الطاقة المتجددة وترشيد استهلاك الموارد الطبيعية وتحديداً المياه. ويتميز نموذج المؤسسة بالاستدامة بفضل تخصيص وقف دائم لتحقيق أهدافها التنموية، وهو ما أثمر في تحولها إلى واحدة من أكبر برامج المنح الدراسية التابعة للقطاع الخاص في مصر.

مركز القلعة للخدمات المالية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة

تبرعت شركة القلعة بمبلغ ٢٥٠ ألف دولار أمريكي لتأسيس «مركز القلعة للخدمات المالية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة» والذي تم افتتاحه في نوفمبر ٢٠٠٦ كأول مركز من نوعه في الشرق الأوسط متخصص في أنشطة التدريب والتحليل المالي. ويسعى المركز لإعداد وتجهيز الطلاب للعمل في مجالات تداول الأوراق المالية وإدارة المخاطر

وتخصيص الأصول، ويتطلع لمساعدة الطلاب والباحثين عبر تقديم المعلومات والخبرات اللازمة لكي يصبحوا من رواد صناعة الخدمات المالية بالمنطقة. وتقوم الشركة بتخصيص ٣٠ ألف دولار أمريكي سنويا لتغطية مصروفات تشغيل المركز.

الارتقاء بالمنظومة التعليمية

تؤمن شركة القلعة بأهمية التركيز على تطوير المنظومة التعليمية باعتبارها حجر الزاوية لتشييد البنية اللازمة لإعداد جيل جديد من القادة الذين يتسمون بالقدرة على إحداث النمو وإحراز التطور في مختلف أسواق القارة السمراء، وذلك بالتوازي مع تأسيس إطار عمل يفني الشركة عن الاستعانة بالكوادر المؤهوية من الخارج. وعلى هذه الخلفية تعزز شركة القلعة برعاية ورشة العمل Teaching Thinking in Africa ضمن التزامها بالمساهمة في تطوير المنظومة التعليمية وتقديم مثال يحتذى به في إطلاق مبادرات المسؤولية الاجتماعية مع إشراك الأصدقاء والشركاء وأفراد العائلة، من أجل إعداد الجيل الصاعد من القادة الموهوبين في مختلف المجالات وشتى طرقات الحياة.

تشجيع الاستثمار الأخضر

تعزز شركة القلعة بكونها الراعي الرئيس لمؤتمر فرص الاستثمار في المشروعات البيئية الذي تم إطلاقه عام ٢٠١٤ بتطعيم وإشراف وزارة الدولة لشئون البيئة وشهد مشاركة ممثلي الإدارة التنفيذية لمجموعة كبيرة من شركات القطاع الخاص. ويهدف المؤتمر إلى وضع إطار تنفيذي لتحويل الرؤى والأفكار إلى برامج عملية مع تناول الأليات تطبيقية للإطار العلمي للاقتصاد الأخضر بأمثلة تطبيقية من شركة القلعة تمثيلاً عن القطاع الخاص في مجالات العمارة الخضراء والنقل المستدام والطاقة المتجددة وتدوير المخلفات وبدائل الوقود ومشروعات التكيف مع التغيرات المناخية.

تشجيع الفنون لدعم التبادل الثقافي

تعزز شركة القلعة بالمساهمة في إحداث تأثير إيجابي على حياة المئات من صناعات السينما الأفريقية من خلال الاستثمار في مواهبهم وفتح آفاق جديدة لمسيرتهم الفنية، حيث قامت الشركة برعاية مهرجان الأقصر الرابع للسينما الأفريقية، والذي شهد مشاركات فنية من ٤١ دولة إلى جانب انعقاد مجموعة من ورش العمل في

مجالات الإخراج وكتابة السيناريو يقدمها أبرز صناعات السينما في أفريقيا. وتتسرف شركة القلعة كذلك برعاية جائزة ورشة العمل للأفلام القصيرة وأيضاً برنامج "ستيپ" لدعم الأفلام الروائية الطويلة في مرحلة التطوير.

برامج التنمية الاجتماعية والمشاركة المجتمعية للشركات التابعة برنامج الدبلوما الاحترافية لصناعة الأسمنت

أثمر التعاون المشترك بين شركة أسيك للهندسة والإدارة – إحدى استثمارات القلعة في قطاع الأسمنت والإنشاءات – وقسم الخدمات الهندسية والعلمية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، عن طرح برنامج الدبلوما الاحترافية لصناعة الأسمنت في تخصصات الصيانة الفنية وهندسة الإنتاج والإدارة. وتجمع هذه الشهادة بين الدراسات الأكاديمية المتخصصة والخبرات العملية في صناعة الأسمنت، وكذلك أحدث طرق الإدارة والقيادة لتأهيل مهندسي اليوم لإدارة فرق العمل ومشروعات إنتاج الأسمنت. وتجدر الإشارة إلى أن المنهج الدراسي لهذا البرنامج يتضمن ثلاثة تخصصات، وهم صيانة مصانع الأسمنت، وهندسة التشغيل والإنتاج، والاختبارات والتحكم في الجودة.

برامج إعداد القادة ودورات التدريب المهني

تقوم شركة القلعة بتوفير البرامج التدريبية في مجالات الإدارة وريادة الأعمال من خلال استثماراتها بقطاع النقل في أفريقيا تحت مظلة شركة سكك حديد ريفت فالي التي تدير شبكة السكك الحديدية في كينيا وأوغندا، وأثمر ذلك حتى الآن عن تقديم أكثر من ٢٠٠٠ فرصة عمل ساهمت في توفير حياة كريمة لما يربو على ٦ آلاف فرد بكينيا، علماً بأن الشركة تعمل الآن على طرح برنامج مماثل لخدمة المواطنين في أوغندا. ومن جانب آخر قامت الشركة المصرية للتكرير – إحدى الشركات الاستثمارية التابعة لشركة القلعة وتعمل على إقامة منشأة تكرير بترول متطورة في منطقة مسطرد بالقاهرة الكبرى، بتكلفة استثمارية تبلغ ٢,٧ مليار دولار أمريكي – بإنشاء مراكز التنمية المجتمعية من أجل العمل مع سكان المنطقة المحيطة بالمشروع على تقييم المهارات المتاحة ورصد اهتمامات واحتياجات المجتمع، وأثمر ذلك عن تدريب أكثر من ٩١٥ مواطن من أبناء المجتمع المحلي.



كفالة الحق في الغذاء

قامت شركة أسيك المنيا للأسمنت - التابعة للقلعة في قطاع الأسمنت والإنشاءات - بالتبرع بمبلغ ٢ مليون جنيه إلى برنامج الأغذية العالمي (WFP) التابع لمنظمة الأمم المتحدة، وذلك لتقديم وجبات صباحية مغذية إلى التلاميذ في ١٢ مدرسة مجتمعية، فضلاً عن دعم عائلاتهم المكونة من قرابة ١٢ ألف شخص إضافي من خلال توزيع حصص منزلية شهرية على عائلات الأطفال بالمناطق الأكثر فقراً بالمحافظة. وبالإضافة إلى ذلك قامت كل من شركة أسيك المنيا للأسمنت وشركة أسيك للخرسانة الجاهزة - التابعتين لشركة أسيك للأسمنت - بتوقيع بروتوكول تعاون مع جامعة المنيا، بغرض دعم مهارات الطلاب وتبادل الخبرات العملية والفنية الأساسية عبر طرح البرامج التدريبية لطلاب أقسام الكيمياء الجيولوجيا بكلية العلوم، علماً بأن الشركة تعمل أيضاً على تشجيع تبادل الخبرات والمعارف بين الإدارات المذكورة ومصنع الأسمنت التابع لها.

تطوير شبكات البنية الأساسية

قامت الشركة المصرية للتكرير بإنشاء مركزين للتنمية المجتمعية من أجل العمل مع سكان المنطقة المحيطة بالمشروع على تقييم المهارات المتاحة ورصد اهتمامات واحتياجات المجتمع، حيث كشفت نتائج التقييمات عن افتقار سكان

المنطقة لبرامج التدريب المهني المناسبة، وبالتالي قامت الشركة بتدريب ٥٠٠ مواطن من أبناء المجتمع المحلي.

ومن ناحية أخرى نجحت الشركة المصرية للتكرير خلال العامين الماضيين في تنفيذ مشروع تجديد مدرستين على نحو شامل، بما في ذلك تجديد الفناء والمباني والفصول الدراسية، وهو ما أتاح الفرصة لإفادة أكثر من ٥٠٠٠ طالب عبر توفير بيئة تعليمية أفضل. وقد عكفت الشركة المصرية للتكرير على إعداد خريطة لهيكل المساهمين بالمشروع وإجراء دراسة تفصيلية عن الحاجات المجتمعية الضرورية وتبليتها من خلال حزمة متكاملة من الحلول الملائمة. وعلى هذه الخلفية قامت شركة القلعة بتعزيز التعاون مع أبناء المجتمع المحلي لتحديد المشروعات التنموية المقبلة التزاماً بتلبية احتياجاتهم وتطلعاتهم، وتشمل هذه المشروعات تطوير وتحديث منشآت الرعاية الصحية الأكثر احتياجاً وتجديد مدارس أخرى بالمنطقة.

توفير فرص العمل ومصادر الدخل

قامت شركة سكك حديد ريفت فالي التابعة للقلعة في قطاع النقل بإطلاق برنامج تموي تحت اسم "Transforming Lives in Africa with Every Move"

بالتعاون مع ٥٩ جمعية أهلية تضم كل منها ما يتراوح بين ٢٠ - ٥٠ عضواً في المتوسط. وقد ساهمت المبادرة في تخصيص فرص العمل في مجالات الحراسة والدعم لأعمال الصيانة للسكان القاطنين بالقرب من السكك الحديدية والمسارات التشغيلية. وعلاوة على ذلك قامت شركة ريفت فالي بتقديم برامج تدريبية في مجال الإدارة وزيادة الأعمال بهدف تزويد أبناء المجتمعات المحيطة بأعمالها بالمعلومات اللازمة لتسجيل الشركات في الهيئات الحكومية وفتح الحسابات المصرفية وإدارة التدفقات النقدية، وذلك في إطار مساعي تشجيع التنمية المستدامة وتدعيم المشروعات والشركات الخاصة. وقد خصصت ريفت فالي حتى الآن تبرعات بقيمة ١٠٠ ألف دولار أمريكي لتوفير الدعم المالي للدورات التدريبية، إلى جانب تقديم أكثر من ٢٠٠٠ فرصة عمل ساهمت في توفير حياة كريمة لما يربو على ٦ آلاف فرد بكنيا، علماً بأن الشركة تعمل الآن على طرح برنامج مماثل لخدمة المواطنين في أوغندا.

ومن جهة أخرى قامت شركة ساينا التابعة للقلعة في قطاع الإنتاج الزراعي بالسودان، باستحداث نموذج أعمال فريد يقوم على الموازنة بين أهداف التنمية المستدامة وتحقيق الأرباح والعائدات الاستثمارية والمنفعة العامة لكل الأطراف المعنية، بما في ذلك الشركة ذاتها والمساهمين وأبناء المجتمع المحلي. فقد قامت شركة القلعة برصد موارد مالية قدرها ١,٥ مليون دولار

أمريكي لتطوير البنية المجتمعية بالقرب من مدينة كوستي الواقعة في ولاية النيل الأبيض بالسودان، حيث حصلت على عقود انتفاع مدتها ٩٩ عام لأراضي زراعية تربو مساحتها على ٢٠٠ ألف فدان، سعياً لتحسين الأوضاع المعيشية للمزارعين المحليين وتوفير احتياجاتهم الأساسية من السلع والخدمات. ومن المخطط عقب انتهاء عمليات ساينا أن يتم تسليم ٢٣٪ من أنظمة الري الحالية و١٥٪ من الأراضي إلى المزارعين المحليين، في خطوة تهدف إلى تزويدهم بمصادر الدخل المستدامة. ومن ثم تسعى الشركة إلى توفير فرص العمل الجديدة لأبناء المنطقة بالتوازي مع المشاركة الفعالة في تطوير العملية التعليمية وتخصيص الدعم اللازم لقرى أم هاني والزليط والسبع والغزالة. وبالإضافة إلى ذلك تلتزم شركة ساينا بتخصيص ٢٩٥ ألف دولار أمريكي سنوياً من أجل إعادة تأهيل المدارس وتوفير برامج التدريب الفني والمهني لأبناء المجتمع المحلي في مجالات متنوعة.

فرص وتحديات الاستدامة

لا يخفى على شركة القلعة أن أي مؤسسة أو كيان اقتصادي بهذا الحجم محتوم عليها أن تواجه العديد من التحديات والاختبارات الصعبة خلال مسيرة النمو والتقدم، وبالتالي تؤمن الشركة بأن التحديات تطرح من بين طياتها فرصاً جديدة وأن العمل على تجاوزها يمثل جزءاً لا يتجزأ من عملية النمو

التحديات

الفرص

- البصمة الجغرافية دائمة التغير والنمو
- تقلبات السوقية والتغيرات السياسية التي تؤثر على اقتصادات المنطقة
- صعوبات التعامل مع الأطر التنظيمية واستراتيجيات تطبيق القانون في الأسواق الناشئة
- الأضرار السياسية
- ضعف كفاءة البنية الأساسية العتيقة
- أسواق سريعة النمو
- ارتفاع الطلب على مشروعات البنية الأساسية
- ارتفاع الطلب على الطاقة
- ارتفاع الطلب على الخدمات
- سرعة النمو السكاني
- وفرة العمالة الماهرة
- وفرة الموارد الطبيعية
- حكومات جديدة تتسم بالانفتاح على العمل مع شركات القطاع الخاص

مكتب القلعة في شرق أفريقيا

كريم صادق
العضو المنتدب

مكتب القلعة في الجزائر

نظيم مزيان
محلل مالي أول

قسم علاقات المستثمرين الإقليميين

محمد عبد اللاه
العضو المنتدب

قسم علاقات المؤسسات الدولية

ستيفن ميرفي
المستشار الخاص

قسم علاقات المساهمين

عمرو القاضي
رئيس علاقات المستثمرين

قسم التسويق والاتصالات

غادة حمودة
رئيس قطاع التسويق والاتصالات

قسم العلاقات الحكومية

حازم دكروري
رئيس العلاقات الحكومية

قسم الموارد البشرية

إيهاب رزق
رئيس الموارد البشرية

قسم الشؤون القانونية

ياسمين الغرياوي
المستشار القانوني العام

طارق حسن

رئيس قسم الشؤون القانونية

هذه الصفحة تركت فارغة عمدًا



qalaaholdings.com

القلمة للاستشارات المالية شرق أفريقيا
مجمع ريلواي، شارع ستيشن
من طريق هيل سيلاسي
(ص.ب. ٦٢٥٠٢٠٠٢٠٠)
نيروبي، كينيا
هاتف: ٩-٧٦-٤٤٤ ٢٠٢٠ (٠) ٢٥٤+

القلمة للاستشارات المالية الجزائر
مبنى مدينة Urba 2000
٩ شارع Rez-de-Chaussée شقة ٠١
الأيبار • الجزائر - ١٦٠٠
هاتف: ٢٧ ١٠ ٢١ (٢٣) ٢١٣+
فاكس: ٩٢ ٩٦ ٧٤ (٢١) ٢١٣+

القلمة للاستشارات المالية (Qalaa Holdings)
١٠٨٩ كورنيش النيل
فندق الفورسيزونز نايل بلازا
جاردن سيتي • القاهرة • مصر - ١١٥١٩
هاتف: ٢٧٩١ - ٤٤٤٠ (٢) ٠٢+
فاكس: ٢٧٩١ - ٤٤٤٨ (٢) ٠٢+